# تقرير حول
# نتائج منتديات بوابة الإسكوا الإلكترونية

# بعنوان
# نحو تنمية اجتماعية شاملة قائمة على المشاركة
# في منطقة الإسكوا

الاسكوا

الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

# لمحتويات


**أولاً. تنظيم المنتديات** ١

**ثانياً. مواضيع المنتديات** ٢

**ثالثاً. مساهمات المشاركين في المنتديات** ٣

**رابعاً. الإطار النظري/المفاهيمي للمنتديات الإلكترونية** ٤

**خامساً. ملخص مناقشات المنتديات** ٥

ألف. المنتدى الأول "المشاركة في السياسات العامة" ٥

باء. المنتدى الثاني "الإعلام والتنمية" ١٣

جيم. المنتدى الثالث "الاندماج الاجتماعي: نحو تحقيق مشاركة شاملة في غربي آسيا" ١٧

**سادساً. تحديات واجهت تنفيذ المنتديات الإلكترونية بشكل عام** ٢٢

**سابعاً. ملاحظات ختامية** ٢٣

# مقدمة

قامت شعبة التنمية الاجتماعية، قسم التنمية الاجتماعية بالمشاركة، في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بإطلاق بوابة إلكترونية بعنوان "نحو تنمية اجتماعية شاملة قائمة على المشاركة في منطقة الإسكوا"، والتي تشكل منبراً لتبادل المعرفة والتجارب، ووسيلةً للتشبيك ما بين صانعي السياسات والمجتمع المدني في منطقة الإسكوا وفي مختلف دول العالم على حدٍّ سواء. وتشكل هذه البوابة النشاط الخامس في سلسلة نشاطات مشروع الإسكوا شبه الإقليمي بعنوان "التنمية البشرية بالمشاركة في دول ما بعد النزاع" الذي أطلقه "قسم التنمية الاجتماعية بالمشاركة" في الإسكوا في منتصف عام ٢٠٠٩، ويستهدف أربعة بلدان من دول أعضاء الإسكوا الخاضعة للنزاع أو الخارجة منه، وهي: العراق، فلسطين، اليمن، ولبنان. ويهدف المشروع عموماً إلى تعزيز المشاركة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في تصميم السياسات العامة وتنفيذها ورصدها.

لقد تم تصميم هذه البوابة الإلكترونية بهدف تسهيل وتعزيز التفاعل بين منظمات المجتمع المدني والحكومات وغيرها من الفاعلين الاجتماعيين في دول الإسكوا وباقي دول العالم، بالإضافة إلى وكالات ومنظمات الأمم المتحدة. وترمي هذه البوابة بصورة مباشرة إلى: تبادل التجارب الناجحة في مجال التنمية الاجتماعية والتنمية بالمشاركة، بما في ذلك الإعلام؛ إيجاد حلول تنموية مُبتكرة وقائمة على التعاون؛ تسهيل الشراكات بين مستخدمي هذه البوابة الإلكترونية؛ بالإضافة إلى تعزيز النقاشات المتداخلة والمتفاعلة من خلال ثلاثة منتديات إلكترونية تُعنى بمواضيع اجتماعية ذات الصلة ببرامج عمل الإسكوا. وتركزت الأهداف المشتركة للمنتديات الثلاثة على تشجيع مجتمع مدني ديناميكي وناشط، قادر على المساهمة في رسم السياسات وتنفيذها ورصدها، مما يؤدي إلى تغييرات جذرية وملحوظة في الحكم العام، ويعزز الاندماج الاجتماعي، ويقوّي الثقة بالحكومات، ويفعّل آثار ونتائج السياسات العامة، ويساهم في الحؤول دون وقوع النزاعات والصراعات. كما تركزت هذه الأهداف على إيجاد الوسائل والأساليب المؤاتية التي تسمح للأمم المتحدة بتأدية دورها المحفز في تقريب المسافة بين صانعي القرار والمجتمع المدني، وتعزيز مشاركة الطرفين في عمليات السياسات العامة بصورة منتظمة، متناسقة ومتناغمة.

# أولاً. تنظيم المنتديات

بناءً على ما سبق، تم دعوة عدد كبير من المهتمين والخبراء لزيارة الموقع الإلكتروني الخاص بالمنتديات والمشاركة في النقاشات الإلكترونية ضمنها (http://pdwa.escwa.un.org)، وجاء عدد من هؤلاء المدعوين من بين المطلعين على قضايا التنمية الاجتماعية، والمشاركة في السياسات الاجتماعية، والإعلام، والعلاقة بين المجتمع المدني والحكومات، وقضايا الاندماج الاجتماعي. هذا مع العلم أن عدداً منهم قد سبق أن شارك في لقاءات ومؤتمرات وورش عمل في نفس هذه المجالات.

تم الإعلان عن المنتديات باللغتين العربية والإنكليزية، وذلك نظراً لتوفر الموقع الإلكتروني، وكل المعلومات المُدرجة ضمنه، باللّغتين. كما تم وضع مجموعة من مواد القراءة المتخصصة والمواد الإعلامية والمراجع ذات الصلة ضمن الصفحة الإلكترونية بغية التعريف بمواضيع المنتديات وجوانبها المختلفة. وبهدف إدارة المنتديات، وتقديم المواضيع

وتفعيل النقاش ومتابعة المشاركين فيه. تم تعيين (ميسّر) لكل منتدى يُعنى بيومياً بطرح الأسئلة والرد على استفسارات المشاركين، وتحفيز التفكير في مختلف قضايا المنتدى وحث المشاركين على تركيز مداخلاتهم ووضع الملخصات والتقارير المتعلقة بالمنتدى ذاته.

وتحفيزاً للمشاركة، تم إدخال كافة المساهمات في منافسة للفوز بـ "**جائزة الإسكوا لأفضل مساهم في المنتديات الإلكترونية**". وتم اختيار أفضل ثلاثة مساهمين من كل منتدى إلكتروني ومنحهم "دروع" تقديرية على هذا الأساس.

# ثانياً. مواضيع المنتديات

توزعت مواضيع المنتديات الثلاثة على الشكل التالي:

عالج المنتدى الأول موضوع "المشاركة في عمليات السياسات العامة". واستمر لمدة شهرين متتاليين خلال الفترة الواقعة بين ١ تموز/يوليو و٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٠. وبهدف إثارة النقاش، تم طرح الأسئلة الرئيسية التالية:

١- ما هو نوع العلاقة القائمة بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية في بلدكم؟

٢- ما هو الدور الذي تطمح منظمات المجتمع المدني إلى تأديته؟ وما هو تصورها لآليات تأدية هكذا دور؟

٣- ما هي الأدوات والأساليب الضرورية لتعزيز دور أصحاب الشأن (أي مؤسسات المجتمع المدني، القطاع الخاص، الإعلام، القادة المحليين، إلخ) في التأثير على أجندات الحكومات وسياساتها العامة؟

٤- ما هي التحديات والمشاكل التي تواجه منظمات المجتمع المدني للتأثير على القرارات الخاصة بالسياسات العامة؟

٥- من الممكن أن تسبب السياسات التنموية غير السليمة بوقوع نزاعات وصراعات، فتؤدي إلى إصدار قرارات عشوائية ونتائج تنموية غير مرغوب فيها. بناءً عليه، كيف يمكن أن تساهم المشاركة في حل النزاعات أو في الحؤول دون وقوعها، لا سيما في دولة أو منطقة مُعرَّضة للنزاع؟

٦- هل لديك أمثلة لاستراتيجيات، وتجارب ناجحة، وآليات محددة لتعزيز المشاركة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني؟

ضمت البوابة الإلكترونية روابط إلى مواد قراءة ذات صلة بموضوع المنتدى الإلكتروني الأول، منها: نشرة التنمية الاجتماعية بعنوان "المشاركة في السياسات العامة"، دليل الإسكوا بعنوان "المشاركة بين الحكومات والمجتمع المدني في عمليات السياسات العامة"، وتقرير الإسكوا الثالث حول "السياسة الاجتماعية المتكاملة: رؤى واستراتيجيات في البلدان العربية".

عالج المنتدى الثاني موضوع "الإعلام والتنمية". واستمر لمدة شهرين متتاليين خلال الفترة الممتدة من ١ آب/أغسطس إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وبهدف إثارة النقاش، تم طرح الأسئلة التالية:

١- إلى أي مدى تؤدي وسائط الإعلام في بلدكَ دوراً طليعياً وديناميكياً في قضايا التنمية الاجتماعية؟

٢- كيف يمكن أن تعزز وتروّج وسائط الإعلام للقضايا الخاصة بالتنمية الاجتماعية بغية إثارة الرأي العام بصورة أفضل وأعمق؟

٣- هناك عدد لا يُستهان به من وسائط الإعلام التي تفضّل الإبلاغ عن النشاطات السياسية والترفيهية عوضاً عن القضايا الخاصة بالتنمية الاجتماعية. ما هي برأيك الآليات التي يمكن أن تحثّ الإعلام على المشاركة في الشأن الاجتماعي وبالتالي تغطية القضايا التنموية؟

٤- ما هي العوامل - الفردية والمؤسسية - التي تسمح لوسائط الإعلام بالتأثير على قرارات صانعي القرار والسياسات المُعتمدة، وما هي العوامل التي تحول دون ذلك؟ وكيف يمكن لوسائط الإعلام أن تساهم في فضّ النزاعات، إن لم يكن في الحؤول دون وقوعها؟

٥- كيف يمكن تحسين دور وسائط الإعلام في مراكز صنع القرار؟ هل لديك أمثلة لاستراتيجيات، وتجارب ناجحة، وآليات محددة لتعزيز دور الإعلام في هذا الصدد؟

ضمت البوابة الإلكترونية روابط إلى مواد قراءة ذات صلة بموضوع المنتدى الإلكتروني الثاني، من ضمنها: نشرة التنمية الاجتماعية بعنوان "جعل الإعلام في صلب التنمية الاجتماعية"، تقرير الإسكوا بعنوان "دور الإعلام في إثارة اهتمام الرأي العام بقضايا التنمية"، ووثائق ذات الصلة صادرة عن مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبناء السلام، منها: دليل حول "الموضوعية الصحافية في مناطق النزاع والتغطية العابرة لحواجز المجتمع"، ونشرة مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبناء السلام (الفترة الأولى من ٢٠١٠). كما تجدر الإشارة إلى أنه تم إضافة روابط مرجعية من قبل الميسر والمشاركين في هذا المنتدى عبر موقع خاص لتحميل الدراسات (www.scribd.com).

عالج المنتدى الثالث موضوع "الاندماج الاجتماعي: نحو تحقيق مشاركة شاملة في غربي آسيا"، واستمر لمدة شهرين متتاليين خلال الفترة الممتدة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وبهدف إثارة النقاش، تم طرح الأسئلة التالية:

١- إن مفهوم "مجتمع للجميع" يجب أن يكون مُجهَّزاً ومُدعَّماً بآليات مناسبة تسمح للمواطنين بالمشاركة في عملية صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم وتوجّه مستقبلهم. ما هو نوع الآليات التي ينبغي توفرها لتحقيق هذا الإنجاز المتوقَّع؟

٢- ما هي الأدوات والعمليات القائمة على المشاركة التي ينبغي اللجوء إليها لتحقيق الاندماج الاجتماعي؟ وما هي الخطط والاستراتيجيات والمشاريع التي يمكن أن تدعم هذا الهدف؟

٣- ما هي أهمية مفهوم "الاندماج الاجتماعي" لعملية بناء السلام وفض النزاعات والحؤول دون وقوعها؟

٤- هل لديك مثالٌ محدد تم استقاؤه من الثقافة المحلية أو من الأعراف والتقاليد المحلية، كوسيلة لتحقيق الاندماج الاجتماعي؟

٥- هل لديك أمثلة لاستراتيجيات، وتجارب ناجحة ترغب في تبادلها ضمن هذا المنتدى الإلكتروني، في ما يخص تعزيز الاندماج الاجتماعي على المستوى الوطني؟

ضمت البوابة الإلكترونية روابط إلى مواد قراءة ذات صلة بموضوع المنتدى الإلكتروني الثالث، منها: دراسة صادرة عن إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية التابعة للأمم المتحدة بعنوان "الحوار التشاركي: نحو مجتمع مستقر، آمن وعادل"، كتيّب بعنوان "الاندماج الاجتماعي في غربي آسيا"، نشرة التنمية الاجتماعية بعنوان "الإقصاء الاجتماعي"، ونشرة التنمية الاجتماعية بعنوان "السياسة الاجتماعية والحماية الاجتماعية".

## ثالثاً. مساهمات المشاركين في المنتديات

بلغ عدد المنتسبين إلى المنتدى حوالي ١٢٠ شخصاً، والمشاركين في النقاشات حوالي ٥٢ مشاركة/مشارك، كما بلغ عدد المداخلات حوالي ٣٧٦ مداخلة، وعدد المراقبين حوالي ٢,٧٤٣ مراقبة/مراقب، في حين بلغ مجموع عدد زائري الموقع الإلكتروني ٢٥,٠٨٨ زائرة/زائر. وقد تألف المشاركون من أكاديميين وخبراء وعاملين في منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث والهيئات الإعلامية، إضافة إلى قيادات محلية. وقد جاءت الغالبية العظمى من المساهمات مرتبطة مباشرة بموضوع المنتديات والأسئلة المطروحة ضمنها، وكذلك بالنسبة إلى تقديم الأمثلة الحية وربطها بالإطار السياسي-الاقتصادي والنظري العام.

وتوزعت المساهمات على تسع دول عربية، ودولتين غربيتين. وجاء العدد الأكبر للمشاركين من لبنان حيث وصل إلى اثني عشر مشارك، يليه كل من الجمهورية العربية السورية والعراق بأحد عشر مشارك، ثم فلسطين بستة مشاركين، يليها كل من مصر والأردن بمشاركَين من كل منهما. أما باقي البلدان فقد ساهم منها مشارك/ة واحد/ة فقط. أما مساهمات الميسرين، فبلغت ١٤٧ مداخلة، موزعة على ٥٣ مداخلة في المنتدى الأول حول المشاركة في السياسات العامة، ٤١ مداخلة في المنتدى الثاني حول الإعلام والتنمية، و٥٣ مداخلة في المنتدى الثالث حول الاندماج الاجتماعي.

**توزع عدد المشاركين في المنتديات الثلاثة بحسب البلد وعدد المساهمات**

| البلد | عدد المشاركين | | | مجموع المشاركين | عدد المساهمات | | | مجموع المساهمات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المنتدى الأول | المنتدى الثاني | المنتدى الثالث | | المنتدى الأول | المنتدى الثاني | المنتدى الثالث | |
| لبنان | ٦ | ٣ | ٣ | ١٢ | ٣٥ | ١٣ | ٢١ | ٦٩ |
| الجمهورية العربية السورية | ٧ | ٣ | ١ | ١١ | ١٤ | ٧ | ٢ | ٢٣ |
| العراق | ٣ | ٣ | ٥ | ١١ | ١٣ | ١٨ | ٦ | ٣٧ |
| فلسطين | ٢ | ١ | ٣ | ٦ | ١٧ | ٢ | ٢٢ | ٤١ |
| مصر | ١ | ١ | ٠ | ٢ | ٢٠ | ١٦ | ٠ | ٣٦ |
| الأردن | ١ | ١ | ٠ | ٢ | ١ | ١٧ | ٠ | ١٨ |
| اليمن | ١ | ٠ | ٠ | ١ | ١ | ٠ | ٠ | ١ |
| البحرين | ٠ | ١ | ٠ | ١ | ٠ | ١ | ٠ | ١ |
| المملكة العربية السعودية | ٠ | ٠ | ١ | ١ | ٠ | ٠ | ١ | ١ |
| كندا | ٠ | ١ | ٠ | ١ | ٠ | ١ | ٠ | ١ |
| الولايات المتحدة | ١ | ٠ | ٠ | ١ | ١ | ٠ | ٠ | ١ |
| المجموع | ٢٢ | ١٤ | ١٣ | ٤٩ | ١٠٢ | ٧٥ | ٥٢ | ٢٢٩ |
| | | | | | | | | |
| ميسر المنتدى | ١ | ١ | ١ | ٣ | ٥٣ | ٤١ | ٥٣ | ١٤٧ |
| المجموع مع ميسري المنتديات | ٢٣ | ١٥ | ١٤ | ٥٢ | ١٥٥ | ١١٦ | ١٠٥ | ٣٧٦ |

## رابعاً. الإطار النظري/ المفاهيمي للمنتديات الإلكترونية

ركز العديد من المشاركين في المنتدى الأول حول "المشاركة في السياسات العامة" على الإطار النظري/المفاهيمي الذي يستند إليه مفهوم المشاركة في صنع السياسات. وأكدوا على تزايد الدعوات لتحريك مبادرات الناس من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية من خلال المشاركة في تشخيص أوضاع مجتمعاتهم ومعالجتها، مما أدى إلى تبني مفهوم المشاركة في صنع السياسات. كما أكدوا على أن التنمية المحلية، إذا توفرت لها القدرة التنظيمية والتعبوية والوعي الشامل للأهداف الإستراتيجية للتنمية، يمكن أن تصبح رأس الحربة في تحقيق التنمية الشاملة. وانطلاقاً من هذا، فإن مشاركة الأطراف المعنية في عملية صياغة سياسات التنمية تؤدي إلى شعور المستفيدين بملكية هذه السياسات، وتلقي عليهم مسؤولية تنفيذها، وخاصة في تقليل الاعتماد على المصادر الخارجية أو على السلطات والمؤسسات الحكومية. ومن هذا المنطلق، يتم إدراك أهمية مشاركة المجتمع المدني في السياسات العامة ضمن ثلاثة محاور: الأول، من حيث المساهمة في آليات صنع السياسات العامة، والثاني من خلال المساهمة في عمليات ومراحل التنفيذ، أما الثالث فمن حيث مراقبة تلك السياسات وتقويمها بما يخدم الناس ويلبي مصالحهم.

رأى المشاركون، في المنتدى الثاني بعنوان "الإعلام والتنمية"، أن الإعلام لا يؤدي دوراً فاعلاً في قضايا التنمية ونشر الوعي السياسي بسبب القيود والضوابط المعيقة لهكذا دور. ورغم مظاهر حرية الإعلام في بعض دول المنطقة، فإن معظم وسائل الإعلام تخضع لسيطرة الدولة، أو شركات القطاع الخاص، أو تخضع لهيمنة الأحزاب والعصبيات الطائفية. وبالتالي، فإن وسائل الإعلام مقيدة،

في كثير من الأحيان، بالضوابط القانونية أو بشروط الممولين ومنطق الربح، أو بالتوجهات الحزبية أو الطائفية الضيقة. وقد أجمع غالبية المشاركين على ضرورة رفع قدرات العاملين في القطاع الإعلامي، خصوصاً لجهة القضايا التنموية، والاستفادة من شبكة الإنترنت والتقنيات الإلكترونية التي تشكل مجالاً رحباً لترويج الحوار بشأن قضايا التنمية. كما حرصوا على تأكيد أهمية الدور الذي تضطلع به الحكومات والمنظمات الدولية المعنية بالتنمية في التواصل والتوعية والتدريب للوصول إلى إعلام تنموي أفضل وأكثر فاعلية. بالإضافة إلى ذلك، أكد المشاركون على أهمية الدور الذي يؤديه الإعلام في مسألة النزاعات وقدرته على افتعال هذه النزاعات وإخمادها، من خلال الحوار والتركيز على نقاط التوافق والحرص على الشأن العام وترسيخ ثقافة التسامح والمواطنة.

انطلق المشاركون في المنتدى الثالث حول "الاندماج الاجتماعي، نحو تحقيق مشاركة شاملة في غربي آسيا"، من التركيز على أهمية هذا الموضوع في المنطقة العربية حيث تقلّب الأوضاع السياسية في أكثر من بلد، ونشوب النزاعات على أكثر من مستوى، وارتفاع نسب البطالة والفقر، والتهميش الاجتماعي الذي يطال فئات اجتماعية واسعة من النساء والشباب وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة والأقليات الإثنية والدينية. فانعدام فرص اندماج هذه الفئات والجماعات له تبعاته الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه يحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وتطرق المشاركون إلى تحديد مفاهيم الاندماج الاجتماعي وآليات التضامن والإقصاء، واعتبر البعض منهم أن بناء "مجتمع للجميع" يحتاج إلى نهج ديمقراطي يقع على عاتق الدولة والمواطنين على حد سواء. ومثل هذا المجتمع يقوم على سيادة حكم القانون الذي يصون حقوق الفرد ويحمي شريكه في المجتمع ويؤمن لهما مجالاً آمناً للتفاعل والاندماج معاً بسلام. وإضافةً إلى شروط العدالة الاجتماعية والقضاء النزيه والعادل والمستقل، فقد تطرق المشاركون إلى طرح آليات مختلفة لتعزيز الاندماج الاجتماعي طالت جوانب سياسية واجتماعية واقتصادية، وتناولت فئات اجتماعية محددة مثل النساء والشباب والعمال الأجانب والأسرى وذوي الاحتياجات الخاصة والمهجرين واللاجئين. هذا وتم التنويه بتجارب مفيدة في توجيه الاهتمام إلى مواطن الخلل في المشاريع والبرامج والسياسات المتنوعة، والتي على أساسها تم الخروج باستنتاجات وتحديات وخلاصات يمكن الاستفادة منها في تحقيق الاندماج الاجتماعي.

# خامساً. ملخص مناقشات المنتديات

شكلت الأسئلة المطروحة في مقدمة كل من المنتديات الثلاثة، الهيكلية والإطار العام للمناقشة. وفي ما يلي عرض لملخص المناقشات ضمن هيكلية الأسئلة المطروحة، في كل من المنتديات الثلاثة:

## ألف- المنتدى الأول "المشاركة في السياسات العامة"

### ١- ما هو نوع العلاقة القائمة بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية في بلدكم؟

تم التركيز في هذا الخصوص على رؤية الدولة لأهمية التحول نحو الديمقراطية والتي تتطلب المشاركة الفعالة والحقيقية للناس في الحكم والتنمية ضمن حقوق الإنسان والمواطنة، والتي عبرت عنها أدبيات الأمم المتحدة، وخاصة في إعلان الحق في التنمية. وتباينت مداخلات المشاركين في المنتدى حسب طبيعة الظروف التاريخية التي عاصرها البلد المعني أو وضعه الحالي، وطبيعة النظام السياسي- الاقتصادي، والتركيبات الاجتماعية التي تتواءم مع طبيعة النظام القائم مثل الطائفية والعشائرية، وكذلك ظروف مواجهة المجتمع للاحتلال والنزاعات الداخلية.

وهكذا، فإن العلاقة بين المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية في مصر تتسم بالصراع، إذ تحاول الدولة فرض سيطرتها عبر وضع القوانين والقيود على إدارات المنظمات غير الحكومية، وعبر التدخل في شؤونها المالية، ومنعها من المشاركة في أي نشاط سياسي. أما في لبنان، فتناضل منظمات المجتمع المدني في ظروف صعبة للحفاظ على استقلاليتها ومنع إلحاقها بالعصبيات الطائفية أو العشائرية، وتعاني صعوبة التمويل كشرط لاستمرار استقلاليتها. رغم هذا الواقع، فإن طبيعة النظام الطائفي، الذي فرض بحكم الأمر الواقع نوعاً من

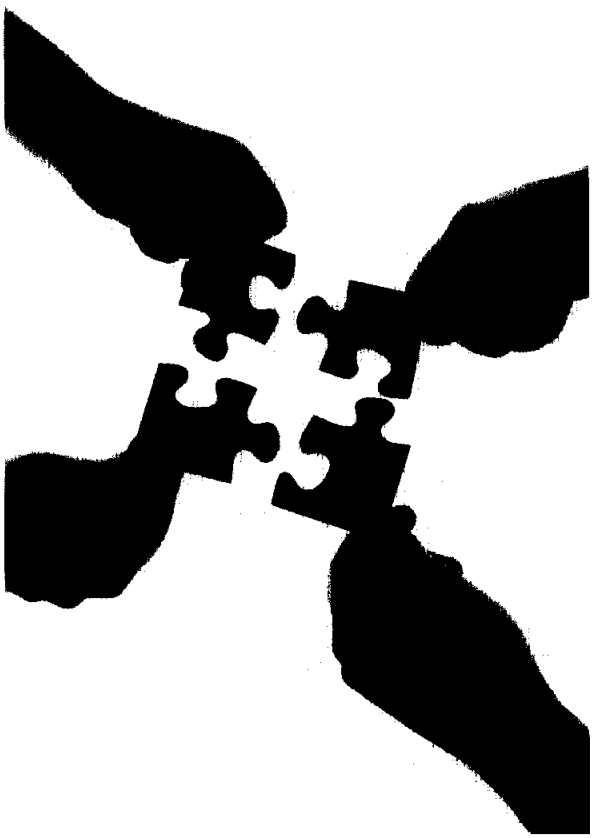

الديمقراطية التوافقية، أتاح لمنظمات المجتمع المدني حرية التحرك والرقابة والمشاركة في الخدمات العامة والمدافعة والمناصرة والإصلاح. وفي فلسطين، تقوم منظمات المجتمع المدني بمهمات خدماتية صحية وزراعية وتعليمية، وهناك نماذج شراكة بينها وبين الحكومة في مجالات الخدمات العامة وتصميم الخطط، لكن عمل هذه المنظمات وعلاقته بالسلطة يتأثر بحالة الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، مما أدى إلى تراجع كبير في دورها. أما العراق، فيعاني من عدم وجود آلية للتعاون بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية، ورغم بروز دور المجتمع المدني في عملية التحولات الاجتماعية والاقتصادية كشريك لا يستهان بقدراته، إلا أنه لا يزال منقسماً على نفسه مما يسهم في إخفاقه في أداء مهامه على أكمل وجه، كفشله في مراقبة الأداء الحكومي، وخضوعه لتأثير الأحزاب السياسية لا سيما الدينية منها، وضعف قدراته المؤسسية. وفي الجمهورية العربية السورية، يغلب الطابع الخيري على عمل المنظمات الأهلية، وقد حظي بعضها على شراكة المؤسسات الحكومية في بعض الأنشطة، مع العلم أن الحكومة هي التي تحدد لهذه المنظمات احتياجاتها الحقيقية والمجالات التي يمكن أن تقدم الدعم فيها. وفي اليمن، تنظر المؤسسات الحكومية إلى منظمات المجتمع المدني إما على أساس أنها منظمات منافسة لها، أو أنها مؤسسات شكلية يفترض أن تكون تابعة لها وتستمد شرعية وجودها بالقدر الذي تنسجم مع أولويات الحكومة وبرامجها. إلا أن ذلك لا ينفي وجود منظمات تسعى إلى المحافظة على استقلالية دورها، كما أن هناك عمليات تشاور تحصل من فينة إلى أخرى على مستوى السياسات العامة، وخصوصاً الاجتماعية منها. أما في الأردن، فيحدد الإطار القانوني شكل العلاقة التي تربط المجتمع المدني بالدولة، والتي تراها الدولة علاقة نزاع، كما ترى في المجتمع المدني تهديداً لها أكثر من شريك محتمل. ومع ذلك، فهناك بعض جّارب الانفتاح على المجتمع المدني، وإن كان انفتاحاً حذراً.

**٢- ما هو الدور الذي تطمح منظمات المجتمع المدني إلى تأديته؟ وما هو تصورها لآليات تأدية هكذا دور؟**

تتراوح طبيعة الدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني، أو تطمح إلى تأديته، من دور خيري إغاثي، إلى مشاركة في التنمية بأبعادها المختلفة، فإلى دور مطلبي ورقابي ضاغط. وهذا الدور الأخير غير مرغوب به لدى الحكومات، لأنه قد يكشف فساداً معيناً، أو يعيق تنفيذ مصالح غير معلنة لهذا الفريق أو ذاك، أو يوجّه الرأي العام نحو قضية تحث الناس على الانقلاب على الحكومة وتضعف شعبيتها. غير أنه من المفيد أن تسعى منظمات المجتمع المدني إلى ممارسة دور فاعل في الرقابة، وفي إثارة القضايا التي تهم المواطن، وان تستخدم، لهذه الغاية، كل الوسائل الممكنة كالإعلام. كما يمكن للمجتمع المدني أن يحدّ من النزاعات الأهلية، وأن يتوسط بين مؤسسات الدولة وحركات الاعتراض، شرط تعزيز قدراته للقيام بمثل هذا الدور من خلال تطوير كفاءات العاملين فيه وتوسيع آفاق عملهم وتنظيم صفوفهم عبر تجمعات واتحادات. ومن هنا، يتخوف البعض من الدور السياسي لمنظمات المجتمع المدني، ارتباطاً بالطموحات الذاتية لبعض العاملين فيها، والتي قد تجنح إلى لعب دور يتجاوز ما هو مفترض لها. لذلك، يبدو هكذا دور دقيقاً جداً في تعيين الخطوط الحمر التي لا يجوز تخطيها.

يبقى أن منظمات المجتمع المدني قادرة على تأدية دور هام في إطار التطوير الاقتصادي والاجتماعي عبر تنفيذ المشاريع الصغيرة ذات الطابع المحلي، وهو دور يمكن تأديته بمساعدة القطاع الخاص وعبر معونات من الدولة. خاصة وأن المشاريع الصغيرة والمحلية تتمتع بتأييد شعبي باعتبار المواطن أنها موجهة لخدمته، وأنه قادر على رؤية مردوديتها، الأمر الذي يدفعه إلى احتضانها. ويرى البعض أن عمل منظمات المجتمع المدني بدأ يتحول من العمل الإغاثي إلى المؤسسي، خصوصاً أن بعض هذه المنظمات تتلقى تدريباً على مستوى عال من الكفاءة والمهنية مع جهات ومنظمات دولية رائدة مثل الإسكوا. لكن يتحفظ آخرون من أي دور تشاركي للمجتمع المدني في ظل النظام العربي القائم، الذي يمارس القيود في الأصل على عمل هذه المنظمات، ويفتقر إلى الديمقراطية في الوقت نفسه، ويساهم في تعزيز الطائفية والعشائرية على حساب المواطنة والحس المدني. كما يتخوف البعض الآخر من تماهي منظمات المجتمع المدني عبر وسائل المشاركة مع المؤسسات الحكومية.

ويمكن تلخيص الدور المتوقع من منظمات المجتمع المدني في ما يلي: تعزيز المعرفة بقضايا التنمية؛ تحفيز المشاركة في الشأن العام؛ تطوير القدرات والمهارات السلوكية والمهنية؛ خلق وعي مجتمعي وثقافة تنموية؛ مساندة الدولة أو المؤسسات الحكومية في توفير الخدمات العامة؛ تعزيز الحوار مع الدولة وحشد رأس المال الاجتماعي في عملية الإصلاح؛ توفير دور استشاري في عمليات سَنّ القوانين؛ مراقبة عمل الحكومات والمساهمة في توضيح الصلاحيات والمسؤوليات؛ إلخ. وفي هذا السياق، فإن آليات العمل التي تعتمدها منظمات المجتمع المدني لدى تأدية دورها يمكن اختصارها بمجالين: الأول، توفير مختلف الخدمات الاجتماعية مباشرةً عبر مراكزها، أو من خلال تأدية دور الوسيط المحلي مع الدولة أو الخارج؛ والثاني، اعتماد وسائل الضغط للمطالبة باحتياجات المجتمع المحلي على اختلاف أنواعها.

وترى منظمات المجتمع المدني أن أهم شروط المشاركة في السياسات العامة ترتكز على إتاحة فرص الحوار وتوفير المعلومات والتدريب وبناء القدرات المؤسسية للقيام بالوظائف المجتمعية. ومن الممكن تنظيم الشراكة على مستويين متجانسين ومتكاملين، ألا وهما: المستوى الرسمي، مثل إنشاء مجلس، هيئة عليا، لجنة، مديرية للتنمية، الخ؛ والمستوى غير الرسمي، مثل عقد المنتديات، وإطلاق حملات الإعلام، وعقد اجتماعات ولقاءات غير رسمية للقيادات، إلخ. ويمكن تحقيق هذا المستوى من خلال مقاربة تعاقدية واضحة ومرنة.

**٣- ما هي الأدوات والأساليب الضرورية لتعزيز دور أصحاب الشأن (أي مؤسسات المجتمع المدني، القطاع الخاص، الإعلام، القادة المحليين، إلخ) في التأثير على أجندات الحكومات وسياساتها العامة؟**

تقف منظمات المجتمع المدني في موقف غير متوازن لجهة نوع السلطة التي تمتلكها مقابل الدولة. وبالتالي، فمن أهمّ الأدوات والأساليب الضرورية لتعزيز دور تلك المنظمات في التأثير على أجندات الحكومات وسياساتها العامة، هو التوجه نحو تفاهم تشاركي يجمع بين أصحاب الشأن، وذلك بغية إيجاد قوى تمثيلية واسعة تتبنى خيارات مطلبية عامة. ولكن من الصعب أن تشكل المنظمات المدنية بديلاً عن الأحزاب، كما أنها لا تستطيع التأثير في صنع القرار بدون دعم أحزاب تتفق معها في الأجندة، وتتمثل بمجالس صنع القرار كالبرلمان أو الحكومة. ومن الأدوات والأساليب التي يمكن أن تعزز دور المجتمع المدني في التأثير على أجندات الحكومات وسياساتها العامة هي: أساليب العمل الديمقراطي؛ صيغ التعاون أو الائتلاف بين أصحاب الشأن؛ وجود وسائل إعلام قوية ومؤثرة في المجتمع؛ توفر التمويل المستقل؛ آليات الالتحام بالقواعد الشعبية؛ تقديم أجندة تخدم المجتمع؛ وجود وعي وثقافة مدنيين لدى الأفراد والجماعات وصانعي القرار. ويأتي تأثير منظمات المجتمع المدني من تحالفها وتنسيقها مع مختلف الفاعلين الاجتماعيين مثل وسائل الإعلام كما ذُكر، وتجمعات القطاع الخاص، والأحزاب السياسية، والنقابات المهنية، إلخ.

وبشكل عام، لا بد أن يرتكز التحرك الفاعل لمنظمات المجتمع المدني على جملة من المنطلقات، وتحديداً:

**(أ)** إدراك منظمات المجتمع المدني لحجم التحديات التي تواجهها في تحركها المطلبي، والعمل على وضع أهداف قابلة للتحقق على مراحل، فالنضال المطلبي يجب أن يأخذ شكلاً مخططاً واستراتيجياً قابلاً للاستمرار؛

**(ب)** امتلاك منظمات المجتمع المدني للمعرفة اللازمة حول السياسات (منطلقاتها الفكرية، وقواعد تنظيمها، وآليات عملها التشريعية، ومراحل عملياتها...) بما يجعلها قادرة على نقدها وتفكيكها معرفياً وتوضيح جوانب القصور فيها، وصولاً إلى طرح البدائل والعمل على جعلها موضع اهتمام الرأي العام؛

**(ج)** تركيز عمل المنظمات المدنية على اختصاص محدد، وبالتالي حصر عملها ضمن أجندة محددة بدلاً من تناولها قضايا متعددة ومتشتتة؛

**(د)** عدم اقتصار منظمات المجتمع المدني على معالجة المشكلات فحسب، بل أيضاً على تناول مرتكزاتها وأسبابها.

### ٤- ما هي التحديات والمشاكل التي تواجه منظمات المجتمع المدني للتأثير على القرارات الخاصة بالسياسات العامة؟

تتنوع المشكلات من حيث مدى انتشارها أو حدتها بين بلد وآخر، ولكن تجمعها عناوين رئيسية متشابهة إلى حدٍّ بعيد، هي التالي موجزها:

**(أ) ظروف الاحتلال والصراع:** التي تؤدي إلى ضعف الاستقرار وتقهقر فكرة المواطنة والانتماء (فلسطين، والعراق، ولبنان)، وانخفاض مستوى الممارسة الديمقراطية في المجتمع، وقمع المجتمع المدني ومبادراته، وضعف أو غياب احترام حقوق الإنسان، واستنزاف الموارد البشرية والمادية؛

**(ب) طبيعة النظام الاجتماعي-السياسي:** ومن مظاهرها تعثر بناء الدولة الديمقراطية وانتظام عمل مؤسساتها، سيطرة التباينات المذهبية والطائفية والسياسية (لبنان والعراق)، والعشائرية (اليمن والأردن)، والفئوية الحزبية والمناطقية (فلسطين)، ونظام الحزب الواحد (مصر والجمهورية العربية السورية). كما أن ضعف مفاهيم وثقافة المواطَنة والمجتمع المدني، مقابل النظم الاجتماعية القائمة المعتمدة على الطائفية والعشائرية والمناطقية، يقوّض فرص تعزيز دور الدولة المركزية والمجتمع المدني في آن واحد. وبسبب التمييز القائم على النوع الاجتماعي، تواجه المنظمات العاملة في مجال حقوق المرأة تحديات إضافية؛

**(ج) آليات صنع القرار في السياسات العامة:** تعود غالبية القرارات في جوهرها إلى المؤسسات الحكومية، وعندما يكون لمنظمات المجتمع المدني دور، فيكون بشكل صوري، بل ويقتصر هذا الدور على منظمات هي أقرب إلى أن تكون فروع للمؤسسات الحكومية أو للحزب الذي يحكم تحت مظلته. من جانب آخر، تُتخذ القرارات المتعلقة بالسياسات العامة بشكل فوقي وارتجالي، ولا تستند إلى دراسات ومعلومات وبيانات تتعلق بأهداف القرار والمستهدفين منه والمعنيين به، وهو الأمر الذي يمكن أن تساهم فيه منظمات المجتمع المدني كونها تمثل بشكل أو بآخر أصحاب المصلحة. لكن غالباً ما ترى المؤسسات الحكومية أن هذه الجزئية قد تمثل لها تحدياً يكشف الاختلالات التي تشوب سياساتها؛

**(د) سيادة حكم القانون:** ما زالت القوانين العربية قائمة على مفهوم التسلط والتدخل والشك في منظمات المجتمع المدني، وممارسة هذه المنظمات لدورها لا تلتزم، في كثير من الأحيان، بالقانون فتترك القرار لمزاجية أشخاص معيّنين وخصوصاً العاملين في الأجهزة الأمنية. إن تغيير هذه القوانين يشكل الخطوة الأولى في التعبير عن رؤية جديدة للحكومات العربية في مجال تعزيز المشاركة والمواطَنة؛

**(هـ) القدرة التنظيمية والكفاءة:** نظراً لضعف الرؤى والخبرة والكفاءة المهنية لدى العديد من منظمات المجتمع المدني، تواجه هذه المنظمات صعوبة في تقديم مشاركات متماسكة فنياً بشكل مناسب ومستندة إلى خبرات اكتسبتها من واقع عملها في مجال تخصصها.

وبالإضافة إلى معاناة منظمات المجتمع المدني من ضعف هيكلي. ومن ضعف في القدرات المؤسسية والخبرات التنظيمية والإدارية، فإن قدراتها البشرية ليست على المستوى المطلوب من التأهيل. كما يعاني بعضها من "الشخصانية" أي أنها تتبع فرداً ناشطاً في عملها وعلاقاتها؛

**(و) تغييب العمل السياسي-النقابي:** تتجه الحكومات إلى قمع أو تهميش أو احتواء المنظمات المعارضة لها، وتلك التي تتسم بالمطالبة والدعوة والمدافعة والمناصرة، مثل النقابات والاتحادات المهنية والعمالية، وحتى الأحزاب السياسية المعارضة. كما تسعى الحكومات إلى دمج المجتمع المدني بمنهجيتها وشروطها. فتصبح منظمات المجتمع المدني إما معزولة، أو مندمجة في مشروع الدولة، من دون تحديد واضح لمعايير ومستويات المشاركة (شكلية، تنفيذية، أم مشاركة في صنع القرار). وفي ظل وضع مائل يصبح من الصعب على منظمات المجتمع المدني تأمين التأييد الواسع لنشاطاتها حول قضايا معينة تطالب بالتغيير بشأنها؛

**(ز) مفهوم المواطَنة والعقد الاجتماعي:** تشوب العلاقات بين المواطن والدولة، وبين المواطن ومنظمات المجتمع المدني، بعض الإشكاليات التي تعقّد عملية المشاركة، وبالتالي تعرقل تحقيق التنمية في إطار العقد الاجتماعي. بمعنى أنه لا يتضح كثيراً دور المواطن في إطار علاقته مع مؤسسات الدولة، فالمواطن يتحول إلى "زبون" على أبواب المؤسسات الحكومية التي تقدم الخدمات الاجتماعية والصحية إلخ. هذا وتواجه عملية ممارسة الديمقراطية اختلالاً يحولها إلى عملية تقاسم وتخاصص للنفوذ السياسي، مما ينعكس على عملية المشاركة في السياسات العامة وتمثيل منظمات المجتمع المدني لمصالح المواطنين في هذه السياسات؛

**(ح) ضعف الثقافة والوعي:** تسود الثقافة القائمة على معطيات الانتماءات الطائفية والقبلية والعائلية، وتعزّز هذه المعطيات من خلال ثقافة الغربة واللاإنتماء، وبالتالي تحبط ثقافة المشاركة. إن مسألة المشاركة في عملية التنمية لا تحل إلا بتعزيز وبلورة ثقافة وفكرة المواطَنة، وهنا يأتي دور منظمات المجتمع المدني والجامعات والمؤسسات العلمية والمنظمات الدولية والإقليمية من أجل إنتاج/استحداث المعرفة ونشرها في هذا المجال؛

**(ط) التشتت والانقسام:** ينعكس الانقسام المجتمعي والسياسي في العديد من دول المنطقة على المجتمع المدني نفسه، فبعض المنظمات تستمد قوتها وشرعيتها من أحزاب سياسية قائمة على أسس طائفية أو مذهبية أو عشائرية كما ذكر. ويساهم المجتمع الدولي ومؤسساته التمويلية أحياناً في تعزيز حالة الشرذمة، حيث تجنح هذه المؤسسات إلى التعامل، عبر قنواتها الخاصة، مع من تجدهم أقرب لأجندتها؛

**(ي) التمويل:** تعتمد بعض منظمات المجتمع المدني على دعم الطوائف والأحزاب، بينما تعتمد غيرها على دعم الدولة المباشر، وأخرى على الدعم الدولي. وتكون معظم أنواع التمويل المذكورة سياسية بالدرجة الأولى، ويتبعها أجندة سياسية-تنموية محددة. ويبقى التمويل مشروطاً بأجندات عمل وشروط قد لا تتوافق مع أولويات واحتياجات الواقع المحلي. ومع ذلك تحاول العديد من المنظمات المحافظة على استقلاليتها من خلال زيادة اعتمادها على مصادرها الخاصة.

**٥- من الممكن أن تسبب السياسات التنموية غير السليمة بوقوع نزاعات وصراعات، فتؤدي إلى إصدار قرارات عشوائية ونتائج تنموية غير مرغوب فيها، بناءً عليه، كيف يمكن أن تساهم المشاركة في حل النزاعات أو في الحؤول دون وقوعها، لا سيما في دولة أو منطقة مُعرَّضة للنزاع؟**

يعتبر التعدد القومي والديني والمذهبي من أكبر الأعذار والأدوات المستخدمة لتفاقم المشكلات الاجتماعية وتأجيج النزاعات، وذلك بالإضافة إلى تعرض المنطقة إلى حروب متواصلة وصراعات طائفية وإثنية، بالإضافة إلى تفشي الفساد وغياب العدالة الاجتماعية والمساواة. وبالمقابل، فإن منتديات الحوار الحقيقي وآليات المشاركة الفاعلة، تساهم في خلق مجتمع ديمقراطي منفتح على الرأي الآخر، يحتكم إلى القانون ويكرس سيادته على كافة مواطنيه بالتساوي. كما أن غياب السياسة وضعف القدرات المؤسسية، أو قصورها وتخلفها في أي مجال، غالباً ما يقف خلف معظم القضايا والمشكلات الاجتماعية، في حين تشكل المساهمة في استقرار الأوضاع ووضع حلول للمشكلات الأساسية وتكثيف تنفيذ البرامج والمشاريع وتطوير الخدمات العامة، خطوات تمهّد لخلق بيئةٍ مبشِّرة بالسلام والتعايش السلمي.

### ٦- هل لديك أمثلة لاستراتيجيات، وتجارب ناجحة، وآليات محددة لتعزيز المشاركة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني؟

بالرغم من التحديات القائمة، هناك أمثلة عديدة لتجارب ناجحة في تعزيز المشاركة وآلياتها ودورها في تنمية المجتمع. وتتنوع هذه الأمثلة بحسب الأقطار المختلفة: ففي فلسطين مثلاً، يعكس القطاع الصحي مثالاً بارزاً عن التعاون بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني، وهذا ناتج عن كفاءة الأطر والمنظمات الصحية الأهلية في فلسطين وخبرتها، مما يمكّنها من تأدية دور مؤثر في رسم السياسات الصحية إلى حد ما، إلى جانب انتشارها الجغرافي على المستوى الوطني وحجم الخدمات التي تقدمها بالمشاركة مع الحكومة. أما في لبنان، فقد شهدت فترة ما بعد الحرب قيام منظمات مجتمع مدني، أسسها عاملون في مجالات الفكر والسياسة والقطاع الخاص، وتقوم بوظائف تنموية عبر تنفيذ مشاريع في المناطق اللبنانية، بالإضافة إلى تعليم طلاب في الجامعات ودعم مؤسسات صغيرة، ومنها مَن عمل في شراكة مع "الإسكوا" لتنفيذ عدد من المشاريع التنموية في أكثر من منطقة لبنانية. ومن التجارب الناجحة نسبياً تجربة بعض الجمعيات اللبنانية في فرض إجراء انتخابات بلدية بعد أن سعت السلطة التنفيذية إلى تأجيل إجرائها (مبادرة "بلدي، بلدتي، بلديتي" ١٩٩٦). بالإضافة إلى تجارب أخرى عديدة في التنمية الاقتصادية والبيئية ونشر الوعي الحقوقي وثقافة المواطَنة وتعزيز الشفافية والديمقراطية ومراقبة الانتخابات النيابية. وفي مصر، قامت جمعية "دار الأورمان"، التي تسعى إلى تنمية المجتمع ومحاربة الفقر، بتوفير الخدمات الصحية والترفيهية والاجتماعية، مستعينةً بأخصائيين ومدرّسين للمواد الفنية الخاصة بتنمية المهارات. غير أنه رغم أهمية الخدمات التي تقدمها هذه الجمعية، فإن مستوى التأثير في رسم السياسات يكاد يكون منعدماً، حيث لا تسمح الحكومة بقيامها بهذا الدور حتى في ما يختص بوزارة التضامن التي تقوم برعاية محدودي الدخل والفقراء. أما في الأردن، فهناك تجارب مميزة، منها التقرير الوطني للتنمية البشرية عام ٢٠٠٤ الذي منحت من خلاله الحكومة منظمات المجتمع المدني، بالتعاون مع وزارتي التنمية الاجتماعية والتخطيط، صلاحيات تقييم واقع حال التنمية البشرية في المملكة، وتناول التنمية البشرية من منظور الفقراء موصلاً صوتهم للحكومة. هذا بالإضافة إلى مشروع الأقاليم التنموية، المعروف باللامركزية، والواعد بتوسيع دوائر صنع السياسة العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي يعكس محاولة إشراك المجتمع المدني في صنع السياسة العامة، ولكن بصورة محدودة مقيدة بشروط لشكل وحجم هذه المشاركة. وفي الجمهورية العربية السورية، وردت الأمانة السورية للتنمية كمثال للشراكة، وهي أول مؤسسة تنموية غير حكومية تركز عملها على التعليم والثقافة والتنمية الريفية. كما قبلت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في السنوات الأخيرة تدخلات بعض المنظمات في قضايا كانت تنكر وجودها، كقضية عمالة الأطفال والتسوّل، غير أن هذه الشراكات تدعو للتساؤل حول مدى شرعيتها واستقلاليتها، وحول قدرة المنظمات في التأثير على السياسات.

### ٧- استنتاجات ودروس مستفادة وتوصيات

قدم المشاركون مادة غنية، نظرية وتطبيقية، يمكن استخلاصها بمجموعة من الاستنتاجات والدروس المستفادة والتوصيات في مجال "المشاركة في صنع السياسات".

#### (أ) استنتاجات

**(١) بدايات صعبة:** رغم الانغلاق النسبي للعديد من دول المنطقة على مشاركة المجتمع المدني، إلا أن كافة المداخلات قدمت بشكل أو بآخر أمثلة على بدايات للمشاركة في صنع السياسات العامة والخطط الوطنية. إن الانفتاح على المجتمع المدني وإشراكه في صنع السياسات، هو انفتاح نسبي يختلف من بلد إلى آخر حسب طبيعة النظام السياسي وتاريخ المجتمع المدني وخبرات منظماته. ففي بعض دول المنطقة، يستطيع المجتمع المدني التعبير عن نفسه من خلال استخدام وسائل الاحتجاج والمعارضة القوية، مما يؤدي أحياناً إلى تأثير ولو محدود على السياسات. وفي أماكن أخرى، تتراوح العلاقة بين المعارضة والمشاركة والتفاعل، حيث يساهم المجتمع المدني في صنع السياسات من خلال أطر متفق عليها مع الحكومة. وغالباً ما يأتي عمل تلك المنظمات ضمن أطر تحددها الحكومات وتركز في أغلبيتها على التكامل في تقديم الخدمات، وقد يؤدي ذلك إلى التأثير نوعاً ما في السياسات. وفي حالات أخرى، تكون المشاركة شكلية أو صورية، تحددها الحكومة بالكامل من حيث نوعيتها وحدودها وطبيعة مساهمة منظماتها. إن حداثة موضوع السياسات

العامة (الاجتماعية-الاقتصادية) في دول المنطقة تشكل تحدياً بحد ذاته، لأن الوعي بأهمية السياسات وآلياتها، خصوصاً إذا كانت مقرونةً بمطلب المشاركة، ما زال محدوداً، ولو أن هناك مؤشرات على بداية لوعي وثقافة سياسية، ولو محدودة، تتقبل المشاركة وتعتبرها ضرورة لإنجاز مشروع التنمية الشامل:

**(٢) أهمية السياق السياسي في البلد المعني:** يشكل السياق السياسي-الاقتصادي-الاجتماعي إطاراً لتفاعل منظمات المجتمع المدني مع مؤسسات الدولة، والعوامل التي تؤثر في هذا السياق، هي طبيعة النظام السياسي ومدى ديمقراطيته، وكذلك طبيعة التحديات الاقتصادية ومراكز النفوذ الاقتصادي، والبنى الاجتماعية. يؤثر هذا السياق بدوره على القدرة على رسم الحدود الفاصلة بين عمل الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، مما يوحي بأنه لن يتم وضع سياسات اجتماعية فعالة ومجدية تتحقق من خلالها التنمية البشرية المستدامة من دون استيعاب واستثمار مفهوم المشاركة بحدوده القصوى. الأمر الذي يعني ضرورة توسيع منسوب الديمقراطية والحريات ومفهوم المواطنة في كل بلدٍ عربي:

**(٣) تصنيف المجتمع المدني:** هناك تنوع شديد في طبيعة منظمات المجتمع المدني، ورؤاها، وأدوارها، وتنظيمها، وعلاقتها بالسلطة. فمن التبعية الكاملة، إلى الحوار الجاد، إلى المعارضة خارج النظام، ما يؤدي إلى ممارسات حكومية متباينة تتراوح بين الشراكة، والاستيعاب، والتعايش، والاحترام، إلى الاحتواء، والسيطرة، وحتى القمع أحياناً. كما يتراوح تأثير هذه المنظمات بحسب تصنيفها، من الشراكة في التنفيذ إلى مجرد التشاور أو الإحاطة علماً. فالمنظمات التي تنشط في مجال الخدمة العامة تكون أقرب إلى المشاركة في ما يتناولها من سياسات عامة، وذلك بخلاف القضايا الأخرى التي لا تقبل أكثر من تشاور، إن حصل:

**(٤) السياسة والسياسات:** ترتبط القدرات السياسية لمنظمات المجتمع المدني بدورها في التأثير كماً ونوعاً على السياسات، حيث أن تفريغ هذه المنظمات من بُعدها السياسي وتحويلها إلى مؤسسات مهنية وابتعادها عن السياسة وحرمانها من الدعم الحزبي قد أدى إلى ضعف قدرتها على التعبئة والضغط. وفي نفس الوقت، فإن مسألة التأثير في السياسات مرتبط إلى حدٍ كبير بمستوى الممارسة الديمقراطية وانفتاح النظام السياسي على عملية التحول الديمقراطي:

**(٥) تقنين الشراكة:** عندما يتم الطلب من منظمات المجتمع المدني المشاركة في وضع السياسات العامة، يتم هذا الطلب على أساس تطوعي قائم على المشاركة. وتعتمد نوعية مشاركة هذه المنظمات على مدى اهتمامها وتوفر قوى بشرية متمكنة لديها، ويصبح تقديم الرأي من قبيل التطوع لا الواجب المُقنن. وهذا بحد ذاته يشير إلى أن عملية المشاركة في وضع السياسات هي في بداياتها، وتحتاج إلى وقت للتطور لتصبح منهجاً متفقاً عليه وموحداً ومقنناً، ولتصبح ملزمة. لذلك، يتركز جزءٌ مهمٌ من نضال المجتمع المدني في الفترة القادمة على التالي: الوصول إلى وعي كافة الأطراف بأهمية المشاركة والشراكة؛ تقنين وتحديد طبيعة العلاقة ونوع المشاركة القائمة على الاحترام المتبادل والاعتراف، وليس الإلحاق والاحتواء؛ تطوير الأطر الملائمة والمحفّزة على منهَجَة وتنظيم وتقنين المشاركة الفعالة في وضع السياسات والبرامج بحيث تصبح حقاً وواجباً؛ وإجراء حوارات وطنية جدّية للوصول إلى اتفاقيات، أو أدلة إجرائية، تحدد الأدوار والقدرات في التأثير على صنع القرار في مجال السياسات. وهكذا دور يتطلب: تطوير القدرات الفنية، وخاصة تلك المرتبطة بالمراقبة والتقييم والمحاسبة؛ تعزيز الهياكل التنظيمية والإدارية؛ تشجيع دور المجتمع المحلي؛ والاهتمام بشراكة القطاع الخاص والإعلام:

**(٦) مشاركة حكومية ضعيفة:** إن ضعف المشاركة في صنع السياسات لا يقتصر فقط على الشركاء غير الحكوميين، بل يمتد إلى الشركاء الحكوميين من وزارات ومؤسسات أخرى. فالإطار الحالي الذي لا يرفع من مستوى المشاركة إلى مرتبة صنع القرار، يؤدي إلى شعور العديد منهم بعدم المسؤولية. وفي نفس الوقت، فإن قدرة المؤسسات الحكومية على التنسيق والتحفيز والقيادة تتباين من وزارة إلى أخرى في ما يتعلق بالمشاركة في وضع السياسات. كما يُلاحظ في العديد من الدول، أن الخبراء يلعبون دوراً رئيسياً في وضع السياسات والاستراتيجيات، وهم خبراء يعملون مع المؤسسة الحكومية المعنية ويقتضون رواتب في غالبها من المؤسسات الدولية:

**(٧) من الشارع إلى الطاولة المستديرة:** انتقلت العديد من منظمات المجتمع المدني الناشطة تاريخياً من "الشارع" إلى "الطاولة المستديرة". ونتيجة التقبل المتبادل بين الطرفين لدور الطرف الآخر وصلاحياته، وكذلك نتيجةً لحث المؤسسات الدولية على ترشيد هذه العلاقة ومأسستها "حول الطاولة"، أصبح استيعاب المجتمع المدني جزءاً من برامج العديد من الحكومات، وأصبح نقطة إيجابية لصالح منظمات المجتمع المدني في حال رَغِبَت في الحصول على التمويل. وكان لهذا تأثيرٌ كبيرٌ على الوسائل التي استخدمها المجتمع المدني، فانتقل من برامج التوعية الجماهيرية والضغط والمناصرة وتنظيم الورش والمؤتمرات والمسيرات والتظاهرات الحاشدة، إلى النقاش والحوار المباشر. وفي هذا السياق، أصبحت العديد من المنظمات بعيدة عن الجماهير، ولكن قريبة من السلطة، وانتقلت من المعارضة الفعالة والقوية إلى دائرة الوسط السياسي الموالي، ومن المأسسة إلى الفردية؛

**(٨) المؤسسات الدولية:** رغم وجود شواهد وتجارب ناجحة لدور المؤسسات الدولية في دعم المجتمع المدني وفي تحفيز مشاركته، إلا أن الشعارات التي ترفعها بعض المؤسسات الدولية، من حيث أهمية المشاركة والشراكة والتنسيق والتشبيك، غير مطبّقة، خصوصاً في الدول التي تتعرّض للاحتلال والنزاع وتفتقر للديمقراطية. كما أن الواقع السياسي والمؤسساتي في العديد من الدول يسهّل اعتماد منظمات المجتمع المدني على فتح الخطوط المباشرة مع المؤسسات الدولية لتطبيق رؤيتها وأجندتها. إن هذه الدينامية لا تشجع على التنسيق والتشبيك، أو على رفع مستوى اهتمام منظمات المجتمع المدني بالمشاركة في عملية صنع السياسات، ذلك لأنها ترى نفسها خارج هذه السياسات، وتستفيد من التفتت والتشتت بهدف الاتصال مباشرةً بهذه المؤسسات الدولية والحصول على التمويل.

(ب) دروس مستفادة

(١) أهمية النظم الديمقراطية في ضمان الحقوق وتأمين المشاركة؛

(٢) أهمية السياق السياسي والاجتماعي في كمية ونوعية التدخلات في صنع السياسات؛

(٣) أهمية الربط بين عمل الجمعيات والأطر الأقوى سياسياً وجماهيرياً كالنقابات والاتحادات؛

(٤) أهمية التمويل الخاص والوطني في تعزيز دور منظمات المجتمع المدني، وكذلك الدعم والشراكة مع المنظمات الدولية كالإسكوا؛

(٥) ضرورة التشبيك والتنسيق مع القطاع الرسمي والعام بهدف تعزيز التكامل وتوزيع الأدوار وتجنب الازدواجية في النشاطات؛

(٦) أهمية الإرادة والقرار السياسي في انفتاح الحكومات على منظمات المجتمع المدني على المستويين الوطني والمحلي، وترجمة ذلك بقوانين وقرارات تلتزم بمبدأ الشراكة؛

(٧) قدرة منظمات المجتمع المدني على التدخل بصورة مؤثرة وفاعلة، والذي يمكّنها من تأدية دور الشريك في عمليات السياسات العامة؛

(٨) أهمية النظم اللامركزية لتسهيل عمليات المشاركة وتخفيف البيروقراطية.

(ج) توصيات

(١) العمل على وضع رؤية مجتمعية مدعّمة بإرادة سياسية، تتيح مساحةً من الديمقراطية لاستيعاب مجتمع مدني قوي؛

(٢) تعزيز مفهوم المجتمع المدني والانتماءات القائمة على عوامل غير إرثية، مما يعزز منسوب المشاركة المجتمعية بشكل عام؛

(٣) ضمان حقوق التعبير والتجمع من أجل تشكيل مجموعات مدنية قائمة على الأهداف والمصالح المشتركة للفئات والطبقات الاجتماعية؛

(٤) مرافقة التوجهات العامة بقانون عصري يمكّن منظمات المجتمع المدني من المشاركة الحقيقية والجوهرية؛

(٥) العمل على إعداد مذكرات تفاهم ("مدوّنات") بين منظمات المجتمع المدني العاملة في القطاعات المختلفة والمؤسسات الحكومية ذات الصلة؛

(٦) نشر ثقافة المشاركة في المجتمع من خلال المدارس والجامعات ووسائل الإعلام؛

(٧) تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني في مجالات التخطيط، وتنظيم الحملات، والدعوة، والمناصرة، والدفاع، والاتصال، والتطوع، والمشاركة في السياسات العامة؛

(٨) تشجيع منظمات المجتمع المدني على توحيد جهودها من خلال شبكات عامة أو متخصصة توحّد رؤيتها وآليات عملها من أجل التأثير في السياسات العامة؛

(٩) تنظيم ورشات تدريبية مشتركة بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية في مجال وضع السياسات والعمل المشترك؛

(١٠) إبقاء خيارات منظمات المجتمع المدني مفتوحة عند العمل مع المؤسسات الحكومية، فقد تمتد العلاقة من الشراكة في التخطيط والتنفيذ إلى الرقابة، وقد تضطر هذه المنظمات للعمل بنهج المعارضة في حال إصرار الحكومة على وضع سياسات تتعارض مع مبادئ هذه المنظمات؛

(١١) تعزيز الأداء المهني لمنظمات المجتمع المدني ودعم تطبيقها لمبادئ الديمقراطية والشفافية.

## باء- المنتدى الثاني "الإعلام والتنمية"

### ١- إلى أي مدى تؤدي وسائط الإعلام في بلدكَ دوراً طليعياً وديناميكياً في قضايا التنمية الاجتماعية؟

تتفاوت أهمية دور الإعلام في قضايا التنمية الاجتماعية، كما تتفاوت قدرته على تأدية هكذا دور بين بلد وآخر. ففي الأردن، تهتم وسائل الإعلام، ولا سيما الخاصة منها، بشؤون التنمية الاجتماعية بشكل محدود. وقد تناول الإعلام الأردني، رغم المآزق القانونية والمهنية التي واجهته، قضايا ذات صلة بمكافحة الفساد ومتابعة ثغرات الخدمات العامة أو بعض المشكلات المعيشية، بما يحفز أصحاب القرار على اتخاذ

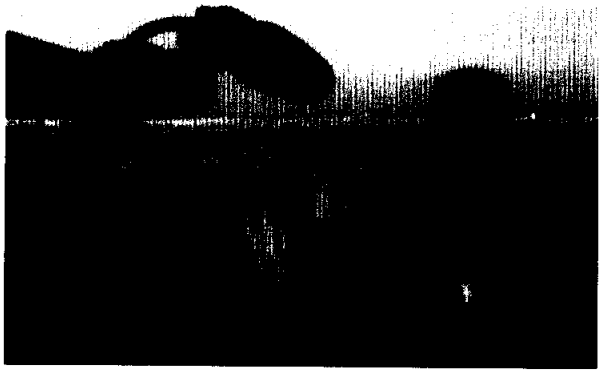

إجراءات علاجية. أما في لبنان، فيؤدي الإعلام دوراً أساسياً في تكوين المعرفة، والتحكم بالرأي العام، وبناء ثقافة جديدة؛ ولبنان يمتلك عدداً كبيراً من وسائل الإعلام قياساً إلى عدد سكانه ومساحة أرضه، غير أن المفارقة هي عدم التناسب بين حجم المؤسسات الإعلامية، على مختلف أنواعها، وبين تخصيص الوقت والموارد لقضايا التنمية الاجتماعية في برامجها. وبالرغم من الحضور المتزايد للقضايا الاجتماعية في تحقيقات وبرامج إعلامية متعددة المجالات، لكن وسائل الإعلام غالباً ما تختار المواضيع أو القضايا التي تعني الجهة التي تمثلها. ويختلف الأمر بالنسبة للصحف والمجلات، فعلى رغم اندراجها في سياق الانقسامات والمحاصصات، إلا أنها لا تزال تولي اهتماماً، ولو متفرقاً، لقضايا التنمية عبر التحقيقات الصحفية التي تجريها. وفي فلسطين، هناك برامج تتناول قضايا التنمية الاجتماعية، ولكن بصورة سطحية وموسمية إلى حد بعيد، كما هناك إعلاميون يتناولون قضايا التنمية، ويستضيفون صانعي القرار وممثلين عن المجتمع المحلي والقضاء ومؤسسات حقوق الانسان. إلا أن هذه المبادرات تفتقر إلى القدرة والتخصص، وبالتالي فهي لا تشكل "لوبي" ضاغط يعزز الشراكة في صنع القرار. وفي العراق، بالرغم من وجود بعض البرامج التلفزيونية التي تتيح للمشاهد فرص التفاعل وإبداء الرأي، لكن الإعلام العراقي لا يرتقي إلى دور طليعي في التنمية الاجتماعية. ذلك لأنه إعلام يعمل على نقل حال المواطنين والبنى التحتية إلى العلن من دون تقديم مقترحات للإصلاح أو تنظيم حملات إعلامية داعمة لهذه القضايا التنموية؛ وفي الجمهورية العربية السورية، لم تحظَ قضايا التنمية الاجتماعية بالاهتمام الكافي إعلامياً، وخاصة بما يتعلق بالبرامج التحليلية والاستقصائية التي يمكن أن تغير الاتجاهات أو تؤثر على صنع القرار. ولعل أحد أسباب ذلك أن إدارات التحرير، التي يغلب عليها طابع الرسمية

والنمطية. لا تزال تعطي الموضوع الاقتصادي والسياسي أولوية مقابل الموضوع الاجتماعي. ولم تلحظ تدخلات باقي المشاركين، من دول أخرى، أية أدوار طليعية للإعلام في قضايا التنمية الاجتماعية.

**٢- كيف يمكن أن تعزز وتروّج وسائط الإعلام القضايا الخاصة بالتنمية الاجتماعية بغية إثارة الرأي العام بصورة أفضل وأعمق؟**

لقد أجمع المشاركون على ضرورة رفع مستوى قدرات العاملين في القطاع الإعلامي، لجهة تعاملهم مع القضايا التنموية، وذلك من خلال اقتراحات عملية وأفكار تطويرية مختلفة، أبرزها ما يلي:

(أ) رفع المستوى المهني للإعلاميين، وخاصة في مجال النشاطات الاستقصائية، لجهة متابعة الخطط والبرامج التنموية التي تُنفَّذ، وجمع المعلومات حولها بغية طرحها أمام الجمهور، وذلك من خلال الدورات التدريبية وورشات العمل؛

(ب) تعزيز الحرية والديمقراطية والحد من تدخل الحكومات في عمل وسائل الإعلام؛

(ج) تعزيز مشاركة الجمهور، من خلال وسائل الإعلام، وكذلك طرح ومناقشة البرامج التي تتولاها منظمات المجتمع المدني؛

(د) إضفاء الرونق الروائي الذي يجذب المواطن للاهتمام بشؤون معيشته ومتابعة القصص الإخبارية ذات الطابع التنموي الاجتماعي؛

(هـ) خلق برامج تُعنى بتمكين المرأة وتسلّط الضوء على التمييز الممارَس ضدها، سواء أكان في القانون أو في التقاليد الموروثة التي تتعارض مع مفاهيم حقوق الإنسان؛

(و) إنشاء مسابقة خاصة وجائزة (تدعمها الدولة أو أي جهة مانحة أخرى) لأفضل برنامج تلفزيوني أو إذاعي (أو تقرير صحفي) يختص بمتابعة قضايا التنمية أو الخطط التنموية ويحدد مدى تأثيرها على المجتمع؛

(ز) التركيز على دور شبكة الإنترنت التي شكلت منبراً ومساحة للتواصل يمكن الاستفادة منها كوسيلة اتصال لنشر الوعي حول القضايا التنموية وضرورة المشاركة فيها.

**٣- هناك عدد لا يُستهان به من وسائط الإعلام التي تفضّل الإبلاغ عن النشاطات السياسية والترفيهية عوضاً عن القضايا الخاصة بالتنمية الاجتماعية. ما هي برأيك الآليات التي يمكن أن تحثّ الإعلام على المشاركة في الشأن الاجتماعي وبالتالي تغطية القضايا التنموية؟**

قدم المشاركون مداخلات قيّمة لجهة حث وسائل الإعلام على المشاركة في الشأن الاجتماعي، كما قدم البعض مساهمات وشروط لتفعيل التغطية الإعلامية لقضايا التنمية، ومنها:

(أ) توفر معايير الحرية والشفافية وسيادة حكم القانون؛

(ب) وجود أطر وأساليب جذابة، ذات أسلوب عصري، تلبي حاجات المشاهدين أو المستمعين أو القراء؛

(ج) تدريب العاملين في وسائل الإعلام على كيفية تغطية القضايا الخاصة بالتنمية الاجتماعية؛

(د) حث قيادات وسائل الإعلام على تبني قضايا التنمية الاجتماعية من خلال وسائلهم الإعلامية؛

(هـ) تعزيز التوعية حول أهمية التنمية الاجتماعية ومدى انعكاسها على تقدّم المجتمع؛

(و) عقد ندوات بشأن التنمية الاجتماعية بمشاركة وسائل الإعلام بصفتها متحدث وناقل للحدث؛

(ز) تنظيم مسابقة سنوية لعرض القضايا التنموية تتمثل بأحسن برنامج تلفزيوني، وأحسن برنامج إذاعي، وأحسن موضوع صحفي، وأحسن موقع على الانترنت، وتمنح الجوائز ضمن هذه المسابقة في احتفال تُدعى إليه مختلف وسائل الإعلام؛

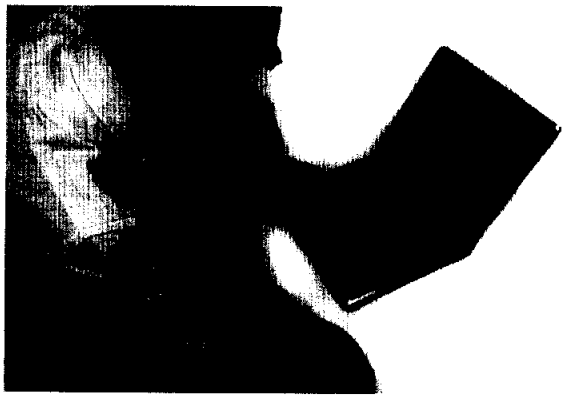

(ح) نشر المعلومات ذات الصلة بقضايا التنمية وخططها وأساليب تنفيذها ومتابعتها وتقويم أدائها؛

(ط) توفير مساحة إعلامية لمناقشة مشاكل الشباب، وعمالة الأطفال، مع الإشارة إلى الخطط الحكومية الواجب اعتمادها لحل مثل هذه المشكلات؛

(ي) التركيز على برامج البث المباشر، والتفاعلي، التي يتواصل فيها المواطن مع صانع القرار لأنها تحوز على أعلى نسب الاستماع والمشاهدة؛

(ك) نشر نتائج استطلاعات الرأي التي تظهر اتساع رقعة اهتمام المواطنين بمتابعة الوسائط الإعلامية التي تركز على قضايا التنمية الاجتماعية؛

(ل) التركيز على الدور المركزي للإعلام في تسليط الضوء على قضايا التنمية وذلك من خلال كشف المشاكل والعيوب، والحث على المشاركة وترويج التجارب الناجحة؛

(م) اضطلاع وسائل الإعلام بتحقيقات تنير الرأي العام بشأن قضايا التنمية الشاملة وكيفية نقل المشاريع إلى المناطق الريفية والمحرومة تاريخياً، وحلّ المعضلات المزمنة التي تعني المواطن من ماء وكهرباء وبيئة وبنى تحتية وأزمة سير وتلوث، بالإضافة إلى وسائل وأساليب الحدّ من الأمية والبطالة والفقر، وغيرها من المسائل التي تقع في صلب التنمية الاجتماعية؛

(ن) تواصل الجهات العاملة في التنمية مع الإعلاميين وتزويدهم بالمعلومات اللازمة؛

(س) عقد ندوات تجمع بين الصحفيين والجهات العاملة في التنمية بغية تبادل الآراء وإزالة الغموض الموجود لدى بعض الإعلاميين حول المفاهيم المتعلقة بالتنمية، مما يحثهم على التفاعل بشكلٍ صائب ويجعل الصورة أمامهم أكثر وضوحاً.

**٤- ما هي العوامل - الفردية والمؤسسية - التي تسمح لوسائط الإعلام بالتأثير على قرارات صانعي القرار والسياسات المعتمدة، وما هي العوامل التي تحول دون ذلك؟ وكيف يمكن لوسائط الإعلام أن تساهم في فضّ النزاعات، إن لم يكن في الحؤول دون وقوعها؟**

تركزت مداخلات المشاركين على أهمية الحوار في التأثير على صنع القرار وفي الوصول إلى توافق يؤدي إلى الحد من النزاعات، كما تركزت هذه المداخلات على قضايا مثل ترسيخ ثقافة التسامح والمواطنة، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل التي تسمح لوسائل الإعلام بالتأثير في صنع القرار و/أو المساهمة في فض النزاعات، وهي:

(أ) الحرية والشفافية والمصداقية في نقل الأخبار والحصول عليها، وذلك من خلال القوانين التي تسمح بحق الوصول إلى المعلومات وحماية المصادر الصحفية ومنع تسلط الأجهزة الأمنية؛

(ب) ممارسة الإعلام لدوره الرقابي ضماناً لعدم إساءة استخدام السلطة السياسية والحدّ من الفساد؛

(ج) استعانة وسائل الإعلام بالجامعات، كونها مراكز علمية وثقافية تساعد على دراسة جدوى البرامج والمشاريع التنموية التي تطرحها الحكومة أو الإدارة المحلية، وكذلك تساعد من خلال الندوات واللقاءات مع صانعي القرار على تحفيز الحوار وتقديم المشورة الفنية؛

(د) توفير مراكز متخصصة في توجيه الوسائط الإعلامية وتعزيز معرفتها بقوانين حرية التعبير وحدودها، وتمكينها من إجراء الحوار مع الحكومات من وجهة نظر إعلامية، وذلك كي يألف مسؤولو الحكومة مواجهة الإعلام بعيداً عن المعتقد أن الإعلامي هو "عدو المسؤول الحكومي"؛

(هـ) تركيز الخطاب الإعلامي على الحوار المنفتح للوصول إلى قواسم مشتركة لحل الخلافات، عبر خطاب هادئ، توفيقي، ومشدّد على مخاطر استخدام العنف في حلّ الخلافات؛

(و) الابتعاد عن التشهير والتجريح ورفض قبول الآخر، والتركيز على العوامل المشتركة بين الأطراف المتنازعة وتسليط الضوء عليها، بما يساهم في تقارب وجهات النظر والتخفيف من الاحتقان؛

(ز) نشر الوعي وتسليط الضوء على المناطق التي تشكل مرتعاً للنزاعات، وحث الحكومة على دفع عجلة التنمية والاستثمار فيها.

**٥- كيف يمكن تحسين دور وسائط الإعلام في مراكز صنع القرار؟ هل لديك أمثلة لاستراتيجيات، وتجارب ناجحة، وآليات محددة لتعزيز دور الإعلام في هذا الصدد؟**

تنوعت مداخلات المشاركين بصدد تحسين دور وسائط الإعلام، وذلك بحسب الدول والظروف التي تخضع لها هذه الوسائل، وتركزت المساهمات على ما يلي:

(أ) السماح لوسائل الإعلام بالاضطلاع بدورها من دون تدخل أو قمع، وحث القائمين عليها على الاهتمام بصدق بقضايا التنمية؛

(ب) الالتزام بالحيادية والموضوعية لدى تقديم وجهات نظر الأطراف، ونشر الحقائق، وعدم المساس بالحياة الشخصية للناس، بما فيهم صانع القرار أو من هو في دائرة صنع القرار؛

(ج) المطالبة بحرية الحصول على المعلومات، حتى تتمكن وسائط الإعلام من القيام بدورها التوجيهي والرقابي في كل المجالات، وليس المجال التنموي فحسب؛

(د) تركيز وسائل الإعلام على القضايا التي تهم المواطن، وكشف التقصير فيها وإبراز مواطن الفساد، كما حصل في العراق مثلاً، حين أثيرت قضايا الفساد التي طالت إحدى الوزارات بشأن أموال طائلة تم تخصيصها وصرفها لأمور غير محددة أسفرت عن استقالة الوزير المعني ثم إحالته إلى القضاء. وقضايا أخرى مثل اكتشاف سجن سري في بغداد تتم فيه عمليات تعذيب السجناء، واكتشاف أكبر عمليات تهريب النفط عبر إقليم كردستان، عبر صحافيين أمريكيين. وفي لبنان، أدى تحقيقٌ عن قضية معيشية أو تنموية، وفضح ملابساتها، إلى لجوء السلطة إلى اتخاذ قرارات تضع حداً للمخالفات. كما أدّت بعض التحقيقات الخاصة بتزوير الدواء وفساد الأغذية والتلاعب بمدتها الزمنية وغيرها من القضايا المعيشية في لبنان أيضاً، إلى دفع المؤسسات المعنية إلى التدخل لملاحقة المخالفين. وفي مصر، قامت وسائل الإعلام بإثارة قضايا تنموية مثل مشكلة القمح ووجود بعض القرى من دون خدمات؛

(هـ) تبني قضايا مشتركة بين وسائل الإعلام، أو معظمها، للتأثير على مراكز صنع القرار، أو تعزيز مشاركة الإعلام مع منظمات المجتمع المدني في إثارة اهتمام الرأي العام بقضايا التنمية؛

(و) التركيز على منافسة متكافئة تحث وسائل الإعلام على جذب عدد أكبر من الجمهور نحو قضايا التنمية الاجتماعية والقضايا ذات الصلة المباشرة بمستوى معيشة المواطن؛

(ز) التوعية حول أهمية دور الإعلام وقدرته على مساعدة متخذي القرار في إقناع الرأي العام بأهمية ما يقوم به (كما حدث في حملة قانون الضرائب الجديد في مصر التي تقضي بأن الضرائب تعود على الناس في شكل خدمات).

**٦- استنتاجات ودروس مستفادة وتوصيات**

**(أ) تحديات**

أثار المنتدى مجموعة من الأسئلة والأفكار التي أكدت على أنه رغم الدور المهم الذي يمكن لوسائط الإعلام أن تؤديه في التأثير على السياسات العامة وفض النزاعات والمشاركة في التنمية الاجتماعية عامةً، إلا أن استجابة الإعلام العربي لقضايا التنمية لا تزال ضعيفة، وقد يُعزى ذلك بشكل عام إلى الأسباب التالية:

(١) عدم التناسب بين حجم المؤسسات الإعلامية وبين تخصيص الوقت والموارد لقضايا التنمية الاجتماعية في برامجها؛

(٢) رقابة الدولة على المؤسسات الإعلامية، وغياب الدور المنفتح لوزارات الإعلام؛

(٣) محدودية هامش الحرية المُتاح للإعلاميين والإعلام بحد ذاته؛

(٤) السياسات التقليدية المتّبعة من قبل وسائل الإعلام وضعف قدراتها في التكيف مع التحديث التقني؛

(٥) ضعف التمويل المتاح لوسائل الإعلام التنموي، ما أدى إلى انحصار دورها وتقوقعها؛

(٦) غياب قوانين تُعنى بحماية الإعلاميين وبتمكينهم من ممارسة دورهم بحرية؛

(٧) العزوف عن المشاركة وتنامي حدة الانقسامات ونزعات الاستهلاك والتطرف؛

(٨) صعوبة وضع الإعلامي في خانةِ مَن يجيب على الأسئلة في حين يكون هو المعتاد على طرحها.

**(ب) استنتاجات وتوصيات**

(١) إقرار قوانين لحماية الإعلاميين وتأكيد حريتهم في ممارسة مهامهم؛

(٢) تدريب الإعلاميين وبناء قدراتهم المهنية عبر ورشات العمل وبرامج المعرفة وتبادل الخبرات؛

(٣) حث الجهات المانحة أو المساندة على إنشاء مؤسسات إعلامية أو دعمها لتكون نواةً أو نموذجاً للعمل الإعلامي الحر؛

(٤) التركيز على دور الصحافة الاستقصائية وأهميتها في قضايا التنمية؛

(٥) الدعوة إلى إعادة النظر في دور وزارات الإعلام أو حتى إلغائها؛

(٦) تشجيع الإعلام على إنتاج البرامج التنموية، من خلال نشر التوعية بين كوادره وتوفير الحوافز؛

(٧) توجيه الدعوة إلى ممثلي الإعلام للمشاركة الفاعلة في ندوات ومؤتمرات حول قضايا التنمية؛

(٨) إطلاق حملات توعية وتواصل مع المسؤولين عن الوسائل الإعلامية وممّوليها، بغية إثارة اهتمامهم وحثهم على المساهمة في إيجاد إعلام تنموي متخصص؛

(٩) إيجاد تكتلات أو نقابات أو روابط إعلامية تنموية، والعمل على ربطها بشبكة عابرة للحدود، بهدف تبادل الخبرات والتدريب والتعاون؛

(١٠) وضع البرامج التنموية بمتناول الإعلاميين، وإتاحة الفرصة لهم لإبداء الرأي بشأنها؛

(١١) العمل مع الإعلاميين للخروج من دائرة المشاريع الفئوية والتركيز على قضايا الشأن العام؛

(١٢) إعداد دراسات متخصصة ترصد متابعة المتلقين لوسائل الإعلام، بهدف الوقوف على نسب متابعتهم لأخبار التنمية واهتمامهم بها؛

(١٣) وضع خطط تنموية وطرحها للنقاش في وسائل الإعلام لجهة أهدافها والمصالح التي تمثلها والفئات المستفيدة منها؛

(١٤) عقد ورشة للنهوض بالإعلام التنموي، تبدأ بوضع استراتيجية تلحظ إدراك الواقع الإعلامي وما يمكن القيام به لحث الإعلاميين والمسؤولين عنهم على إدراج بند التنمية ضمن أولوياتهم؛

(١٥) اقتراح التواصل مستقبلاً مع وسائل الإعلام والطلب إليها اقتراح مَن يمثلها في منتديات مماثلة.

## حيث- المنتدى الثالث "الاندماج الاجتماعي: نحو تحقيق مشاركة شاملة في غربي آسيا"

إن مفهوم "مجتمع للجميع" يجب أن يكون محفزاً ومدعّماً بآليات مناسبة تسمح للمواطنين بالمشاركة في عملية صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم وتوجه مستقبلهم. ما هو نوع الآليات التي يمكن توفرها لتحقيق هذا الإنجاز المتوقع؟

عكست مداخلات المشاركين وعياً بقضايا الاندماج الاجتماعي واهتماماً بمناقشة المفاهيم المرتبطة به. فالاندماج الاجتماعي هو عملية بناء القدرات المؤسسية وتطبيق النظم والمعايير ونشر القيم التي تمكّن الناس كافة من المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، على أسس سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وحرياته المدنية، والعدالة الاجتماعية والمساواة. وقد أثار المشاركون قضية **الديمقراطية** باعتبارها مطلباً أساسياً لتحقيق مجتمع للجميع. فالاندماج الاجتماعي سيبقى بعيد المنال إن لم ينطلق من إطار ديمقراطي يمنح الجميع حقوقاً ويحمّلهم مسؤوليات. وهذا الالتزام لا يقع على عاتق النخب السياسية وحدها بل على عاتق المواطنين الذين لم يدركوا بعد مدى أهمية المواطَنة في ظل أزمة الديمقراطية العربية وشكلية تطبيقها. ومهما اختلفت الدولة التي يمثلها المشاركون، فقد عكست آراؤهم أزمة النزاعات على خلفيات دينية وإثنية وطائفية. فأزمة الولاءات الطائفية في لبنان، يقابلها النزاع الطائفي بين سنّة وشيعة العراق وأكراده، ويقابلها التنازع السياسي الفلسطيني بين مناصري "فتح" و"حماس" وفلسطينيّي الداخل والمهجر، ويصبح ولاء المواطن إلى بلده الولاء الأضعف، خصوصاً بعد أن تحولت الطوائف إلى مؤسسات وبُنى توازي أحياناً مؤسسات الدولة، كما هي الحال في لبنان مثلاً. ورأى الكثير من المشاركين أن بعض السياسات العامة تؤدي إلى الإقصاء أو الانقسام أكثر منه إلى الإندماج والتضامن. كما أثار البعض الآخر قضية "المواطَنة من الدرجة الثانية". وارتباطها بمظاهر الخلل في توزيع الثروة وبالعدالة الاجتماعية والمساواة، وما لذلك من أثر ملحوظ على بناء مجتمع للجميع. وكمثال على ذلك، أُثيرت قضية مواطَنة النساء حيث لا تزال القوانين في غالبية الدول العربية تميّز ضدّهن من حيث الجنسية ومن حيث تطبيق قوانين الأحوال الشخصية. كما أُثيرت قضية الفئات الاجتماعية المهمشة، كاللاجئين الذين لا يكفي لإدماجهم وضع الخطط والاستراتيجيات، بل يتطلب الأمر متابعة ميدانية لتنفيذ هذه الخطط والعمل على إشراك هذه الفئات في إيجاد الحلول لمشكلاتها.

بالإضافة إلى ما تقدم، تم التطرق إلى موضوع **سيادة حكم القانون**، وهو شرط أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية، وصولاً إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي. فالمجتمعات العربية تعاني من أزمة "العدالة" بمعنى أن هناك مَن هم فوق القانون وهناك من يُطبَّق القانون عليهم دون عدل، مما ينعكس سلباً على ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية. أما الدساتير التي ينبغي أن تنظم وتؤطّر علاقة المواطن بالدولة، بغض النظر عن الجنس والعرق والطبقة، فيتم اختراقها وتجاوزها بصورة دائمة وفي أكثر من سياق. كما أجمع المشاركون على أن فكرة "مجتمع للجميع" تنبع أساساً من احترام الحد الأدنى من **حقوق الإنسان**، غير أن هذا التعريف يقع ضمن إشكالية عدم الاتفاق على الإطار العام لحقوق الإنسان. ذلك أن هناك جماعات دينية متنامية النفوذ في الكثير من دول المنطقة مثل الأردن ومصر، لا تتفق مع الجماعات العلمانية، فيكون لتفاعل المجموعتين تبعات مهمة على الأمن والاستقرار. وفي معرض الإجابة على سؤال حول كيفية التعامل مع الحركات الأصولية التي باتت تشكل جزءاً من الواقع الاجتماعي العربي، أشارت إحدى المداخلات أن الإيديولوجيات الأصولية على اختلافها هي بحد ذاتها إقصائية، ترفض الاعتراف بالآخر وبحقوقه المشروعة، وهي بعيدة عن حل الخلافات بالطرق السلمية. هذا وإن غياب الديمقراطية، سواء على صعيد الثقافة، أو على صعيد الممارسة، قد ساهم في تعزيز نزعتها الإقصائية. لذلك، ترتكز المسألة على مدى تكوّن ثقافة ديمقراطية، ومدى حضور قوى سياسية واجتماعية في كل بلد عربي تؤمن بضرورة مشاركة مختلف الجماعات سواء أكانت تنتمي إلى الأكثرية السكانية أم إلى الأقليات. وأخيراً، تطرقت مداخلات المشاركين إلى التأثير السلبي لظروف **عدم الاستقرار السياسي والاحتلال**، وخاصة في حالتي العراق وفلسطين، على الاندماج الاجتماعي. كما تطرقت هذه المداخلات إلى الصعوبات التي تواجه اندماج الأقليات الدينية والإثنية وغيرها من الفئات المهمشة في مجتمعاتها، مثل ذوي الاحتياجات الخاصة والفقراء والنساء والشباب والمهجرين والعمال الأجانب.

**٢- ما هي الأدوات والعمليات القائمة على المشاركة التي ينبغي اللجوء إليها لتحقيق الاندماج الاجتماعي؟ وما هي الخطط والاستراتيجيات والمشاريع التي يمكن أن تدعم هذا الهدف؟**

تمحورت مداخلات المشاركين بشأن أدوات الاندماج الاجتماعي وعملياته حول المجالات الأساسية التالي موجزها:

(أ) معرفة واقع الجماعات أو الشرائح المختلفة في المجتمع، من وجهة نظر هذه الجماعات نفسها؛

(ب) أخذ احتياجات الجماعات بعين الاعتبار عند رسم السياسات العامة وتنفيذها؛

(ج) إتاحة فرص تفاعل هذه الجماعات وتواصلها، من خلال أطر قانونية وقنوات رسمية أو غير رسمية كمنظمات المجتمع المدني والأهلي؛

(د) تأمين حقوق الجماعات، ولا سيما المهمشة منها، وتوفير الموارد التي تمكّنها من المشاركة بفعالية؛

(هـ) تعزيز ثقافة الديمقراطية والتركيز على تفعيل قِيَم المواطَنة والمشاركة وقبول الرأي الآخر؛

(و) توضيح الوظائف والعلاقات القائمة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني.

وركز بعض المشاركين مداخلاتهم على فئات محددة، مثل **النساء**، باعتبار أن عوامل عديدة تعيق اندماجهن في المجتمع، منها هيمنة المجتمع الذكوري استناداً إلى القوانين والشرائع الدينية والعادات والتقاليد الموروثة. فإدماج المرأة العربية في العمل السياسي، على سبيل المثال، يواجه معارضة شرسة من "حرّاس التقاليد" وحماة "المجتمع الذكوري الأبوي". وهناك حاجة لما هو أكثر من الكوتا النسائية، مثل التمكين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمواطنين عامة، وللنساء خاصة، مما يتيح رؤية جديدة للأدوار الاجتماعية، وتغيير المنظومة التشريعية، وإعداد الموازنات المراعية للنوع الاجتماعي. أما فئة **الشباب**، فقد أصبحت أكثر تعلماً مقارنةً بالأجيال السابقة ولا سيما الإناث منهم، كما باتت أكثر اتصالاً بالعالم بسبب التكنولوجيا الحديثة، مع العلم أن الشباب يعانون أكثر من البطالة والاغتراب من حيث بنية القيم التي تحكم تفاعلهم الاجتماعي ومن حيث المشاركة السياسية.

الأمر الذي يستوجب تفعيل المنظمات الشبابية وتعزيز دور المؤسسات الحكومية في الجهود الهادفة إلى تأمين ظروف التمكين والاندماج الاجتماعي لفئة الشباب. وكذلك فئة **العمال الأجانب**، التي باتت تشكل جزءاً مهماً من تركيبة المجتمعات العربية، وهي في أكثر من سياق عرضةً لتمييز واضطهادٍ نابع من عدم توفر الحماية القانونية الملائمة أو البنى المؤسسية اللازمة للتعامل مع قضاياها. وفي هذا السياق، بدأت بعض الدول كلبنان والأردن بتنفيذ مشاريع لحماية هذه الفئات وتطبيق حد أدنى من حقوق الإنسان لها. غير أن التجارب تفيد عن أهمية مقاربة المشكلات من خلال مدخل يعتمد على فهمها كما تراها وترتب أولوياتها الفئات المهمشة نفسها. كما تطرق بعض المشاركين إلى فئة **الأسرى والمعتقلين السابقين**، وفئة ذوي الاحتياجات الخاصة، وفئات **المهجرين واللاجئين**، مؤكدين ضرورة توفير أطر قانونية وبنى مؤسسية كافية وفاعلة تتعامل مع مشكلات هذه الفئات وتلبي احتياجاتها.

**٣- ما هي أهمية مفهوم "الاندماج الاجتماعي" لعملية بناء السلام وفض النزاعات والحؤول دون وقوعها؟**

رأى المشاركون أن أهمية الاندماج الاجتماعي ترتبط بما تعانيه دول المنطقة من ظروف عدم الاستقرار السياسي وضعف العدالة الاجتماعية والمساواة والعزوف عن المشاركة وهيمنة الانقسامات والعصبيات العشائرية والطائفية والعائلية، ما أدى إلى ضعف المواطَنة. كما أن أهمية مفهوم الاندماج الاجتماعي تأتي من كونه مؤشراً ومعياراً لمدى المواءمة والتوافق والتنسيق بين الآليات والإجراءات من جهة، والغايات والأهداف الضامنة للعدالة الاجتماعية والمساواة وحقوق الإنسان من جهة أخرى، والتي يتوقف على مدى تحققها استقرار المجتمع وأمنه وسلامه، وبالتالي قدرته على التطور والتنمية. ويؤدي الاندماج الاجتماعي وسياساته دوراً مهماً في إعادة بناء النسيج الاجتماعي في العديد من الدول المتأثرة بالنزاعات، مثل لبنان والعراق وفلسطين، وذلك عندما تتوافق الجماعات على رؤية مشتركة وأهداف عامة تشكل أسساً لعلاقات التضامن والمشاركة. وفي هذا السياق، لا بد من اعتماد المشاركة بين الحكومات وغيرها من الفاعلين الاجتماعيين في عمليات السياسات العامة التي تأتي تعبيراً عن هذه الرؤية المشتركة والأهداف العامة التي تتوافق عليها المجتمعات. وبالإضافة إلى دور القطاع الخاص في التعبير عن المصالح والتطلعات، فإن منظمات المجتمع المدني هي شريكٌ فاعلٌ في التعبير أيضاً عن الحاجات الحقيقية للجماعات والأفراد، وهي بالوقت ذاته شريكٌ في متابعة تنفيذ السياسات ورصد نتائجها. كما يمكن للإعلام أن يلعب دوراً ملحوظاً في إثارة اهتمام الرأي العام، وتعزيز الوعي وثقافة المشاركة، والاهتمام بالشأن العام، وتوفير المعلومات، ودعم مقومات التضامن الاجتماعي.

**٤- هل لديك مثالٌ محدد تم استقاؤه من الثقافة المحلية أو من الأعراف والتقاليد المحلية، كوسيلة لتحقيق الاندماج الاجتماعي؟**

إن أحد الأمثلة التي قدمها المشاركون هو استحداث "روابط القرى". وهي إحدى المؤسسات التي حاول الاحتلال الإسرائيلي دعمها وتنشيطها من أجل خلق بديل لمنظمة التحرير الفلسطينية. غير أن الشباب الفلسطيني قاوم

هذه المبادرة من خلال برامج ونشاطات مرتبطة بالرد على حاجات الناس في هذه القرى والتعبير عن مصالحهم. الأمر الذي أدى إلى تضامن أهالي القرى في مواجهة هذه الروابط وصدّ محاولات الاحتلال في خلق بديل للإطار الشرعي للشعب الفلسطيني. والمهم في هذه التجربة هو تبيان كيف ساعد النشاط الوطني الطوعي في عملية الاندماج الاجتماعي للشباب بحيث أخذوا دورهم في العملية السياسية الوطنية. وبالنتيجة أصبح العديد من القيادات الشبابية في تلك الفترة قيادات ورموز في الحركة الوطنية الفلسطينية، وتبوّؤوا مواقع متقدمة في السلطة الوطنية وفي الأحزاب السياسية. كما تقدم المشاركون بمَثل آخر يقوم على الدور الذي تضطلع به الثقافة المحلية بأعرافها وتقاليدها في الريف اللبناني لجهة الحدّ من عمليات الإقصاء الاجتماعي لفئة اجتماعية معّرضة، مثل كبار السن. فإن البنية التقليدية للعائلة في الريف، لا تزال ترتكز على ترابية العمر كمعيار للاحترام والتقدير في مجال العلاقات الاجتماعية بين الناس. وما زال المسنّون في الريف يعيشون ضمن بيئة آمنة وراعية لواقعهم واحتياجاتهم بفضل التضامن المبني على القيم والأعراف والتقاليد التي تقوم على نظرة المجتمع المحلي إلى مكانة هؤلاء المسنين.

**٥- هل لديك أمثلة لاستراتيجيات وتجارب ناجحة ترغب في تبادلها ضمن هذا المنتدى الإلكتروني في ما يخص تعزيز الاندماج الاجتماعي على المستوى الوطني؟**

أشار المشاركون إلى قانون الأحوال الشخصية في الأردن، الذي تم تعديله مؤخراً بمشاركة شعبية واسعة رحبت بها ممثلات الحركة النسائية والحركة الإسلامية. وقد استندت الحكومة في التعديل إلى نتائج مجموعة من الجلسات الاستشارية مع ممثلي هذه الفئات وأخذت ببعض آرائهم، رغم عدم مثالية التعديلات إلا أن الجميع اتفق على أنها تعكس روحاً تشاركية وانفتاحية من قبل الحكومة على المجتمع المدني. كما قدم المشاركون كمثال آخر، تجربة الإصلاحات الشهابية في لبنان، التي أدت خلال حقبة الستينات إلى ربط المناطق المعزولة والمهمشة عبر مشاريع تنموية بدأت من شق الطرقات إلى وصل المناطق ببعضها البعض، وتأمين علاقات اجتماعية بين مناطق البلد، وإنشاء المدارس وفَرص التعليم، ومدّ شبكة المياه، وإنشاء بعض المراكز الصحية، وعلى الصعيد السياسي، إدخال زعماء العشائر إلى البرلمان، وتسهيل وصول موظفين إلى الإدارة. وهناك أمثلة قدمها المشاركون بصيغة إستراتيجيات لتعزيز الاندماج الاجتماعي على المستوى الوطني، منها ما يلي:

(أ) الإضاءة على العوامل التي تقف في وجه اندماج المرأة في المجتمع، والتي تتمثّل بهيمنة المجتمع الذكوري المستند إلى القوانين التشريعية والدينية والتقاليد الموروثة، حيث يصعب تصور مجتمع فاعل يسعى إلى التقدم والتنمية من دون مشاركة المرأة؛

(ب) ضرورة الاعتراف المتبادل للمجموعات المختلفة الانتماءات التي تعيش على أرض واحدة، بالحقوق المشروعة في مختلف الميادين، من دون هيمنة للأكثرية وممارسة القمع ضد الأقليات وحرمانها من حقوقها، وكذلك من دون وهم الأقلية بأن مصالحها وحقوقها يمكن أن تأتي عبر الانفصال؛

(ج) قيام الأسرة بوظيفتها الحمائية والرعائية، وهو المرتكز الأساسي للحدّ من عمليات الإقصاء والتهميش التي تطال الأفراد، فالأسرة الضامنة لحياة أفرادها والمتضامنة في ما بينها تبقى الإطار الأساسي لتأمين الحماية والرعاية النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي يحتاجها الفرد في مختلف مراحل عمره.

**٦- استنتاجات ودروس مستفادة وتوصيات**

**(أ) استنتاجات**

قدمت المداخلات مجموعة من الاستنتاجات المؤثرة في الاندماج الاجتماعي والتي يمكن حصرها في ما يلي:

(١) تتفاوت الفرص وتتضاءل ظروف المساواة في السلطة كما تتفاوت الموارد بحسب تصنيفات النوع الاجتماعي، والتركيب الطبقي، والتوزيع الحضري والريفي، والانتماء الإثني والعشائري والطائفي والعائلي؛

(٢) تضعف هوية المواطَنة مقابل هويات فرعية إثنية ودينية ومناطقية وعشائرية؛

(٣) تقتصر عمليات تصميم السياسات العامة على النخب في دوائر صنع القرار، وبالتالي لا تستجيب لحاجات الجماعات كافة ولمصالحها؛

(٤) تتعثر مشاريع التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي، وخاصة ما يتعلق منها بالتداول السلمي للسلطة؛

(٥) تتزايد حدّة التباين بين الحديث عن العدالة الاجتماعية والمساواة وسيادة حكم القانون، وبين تطبيقاتها الواقعية؛

(٦) يتم تسييس الهويات الفرعية وتنامى مظاهر إقصاء الآخر وزعزعة الاستقرار الداخلي؛

(٧) تؤدي ضغوط الاحتلال إلى تأثير سلبي على مكونات التضامن الاجتماعي، وخاصة ما يتعلق بالاستقرار السياسي والتنمية المجتمعية.

### (ب) دروس مستفادة

تتركز الدروس المستفادة من مداخلات المشاركين على الجوانب التالية:

(١) أهمية المعرفة الدقيقة والعميقة بواقع الجماعات المعنية بالاندماج الاجتماعي، ولا سيما المهمشة منها، من خلال دراسات كمية ونوعية شاملة يُترَك فيها حيزٌ مهمٌّ لمساهمات هذه الجماعات ذاتها في التعبير عن واقعها من وجهة نظرها؛

(٢) ضرورة إشراك هذه الجماعات في صنع القرار وأخذ احتياجاتها بعين الاعتبار، وتمكينها من التفاعل والتواصل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من خلال قنوات رسمية أو غير رسمية (منظمات مجتمع مدني وأهلي)؛

(٣) تطبيق إجراءات التمييز الايجابي، كنظام الـ "كوتا" الذي يضمن مشاركة الجماعات وتمثيلها في مواقع صنع القرار، وذلك رغم أوجه القصور في هكذا إجراءات؛

(٤) الاهتمام بالتخطيط الوطني وجعله مراعياً لقضايا النوع الاجتماعي والجماعات المهمشة أو المعرّضة، على اختلافها؛

(٥) الاهتمام بالمعلومات الشاملة والوافية والحديثة، وعليه فلا بد من دعم أجهزة الإحصاء ومراكز جمع المعلومات في المنطقة وتزويدها بأدوات قياس تعكس تباين المجتمعات العربية والصورة الحقيقية للمجتمعات المكوّنة لها؛

(٦) إعادة النظر بالموازنات الوطنية استناداً إلى حاجات الجماعات المختلفة للتمكن من الاندماج الاجتماعي؛

(٧) إشراك المجتمع المدني في عمليات السياسات العامة وتشجيعه على تحمل مسؤوليات تمثيل الجماعات المهمشة وإيصال صوتهم إلى صانعي القرار؛

(٨) إلتزام الحكومات بتطبيق عملي واضح لسياسات تشجع على الاندماج، بالإضافة إلى تعزيز آليات الشفافية والمساءلة، والانفتاح على المجتمع المدني، ودعوة القطاع الخاص إلى تبني مسؤولياته الاجتماعية.

### (ج) توصيات

من الممكن استخلاص توصيات ينبغي أن تشترك الحكومات مع منظمات المجتمع المدني في تنفيذها حتى تتحقق رؤية "مجتمع للجميع". ومن أهم هذه التوصيات ما يلي:

(١) تطوير رؤية وطنية شاملة نابعة من الالتزام الذي تعهدت به الدول في كوبنهاغن، والتي لا بد أن تشمل الجميع وتُصاغ على اعتبارها عقداً جديداً بين المواطنين والدولة قائم على على أسس الاحترام المتبادل والعدالة والمساواة؛

(٢) إلغاء التمييز السلبي الممارَس والمقنَّن تجاه الجماعات المهمشة، من نساء وأقليات، سواء أكان هذا التمييز موثقاً بالقانون أو ممارساً كعادة اجتماعية تُشعر بعض الجماعات بأنها مواطنين من الدرجة الثانية؛

(٣) تطبيق سيادة حكم القانون وتعزيز نزاهة القضاء وتحسين سبل وصول الجماعات المهمشة إلى العدالة؛

(٤) تبني إجراءات تمييز ايجابي تعزز من حضور الجماعات المهمشة والأقليات في مؤسسات ومواقع صنع القرار؛

(٥) إشراك المجتمع المدني والجماعات المهمشة في عمليات صنع القرار ورسم السياسات العامة؛

(٦) محاربة ثقافة الإقصاء وتعزيز الوعي السياسي وثقافة التسامح وقبول الآخر من خلال البرامج الإعلامية والتعايش السلمي المشترك في المناهج المدرسية والقيم المعتمدة في مؤسسات التنشئة الاجتماعية؛

(٧) خلق أجهزة لتعزيز المشاركة والاندماج، وبناء قدرات الأجهزة الموجودة حالياً، مثل المجالس الاجتماعية والاقتصادية ومؤسسات الرصد الاجتماعي التي تقوم بتوفير معلومات نوعية وكمية حول الجماعات الاجتماعية المختلفة وجعلها أكثر حضوراً على أجندة التخطيط الحكومي وغير الحكومي.

## سادساً. تحديات واجهت تنفيذ المنتديات الإلكترونية بشكل عام

١- حداثة التجربة، وفرادتها من حيث النوعية.

٢- ضعف الثقافة العامة حول هذا النوع من المشاركة في المنتديات، وخاصة بجانبها التفاعلي.

٣- عدم التناسب بين الجانب النظري والتطبيقي في مساهمات المشاركين.

٤- نقص الموضوعية أحياناً في الدفاع عن بعض وجهات النظر حيال التجارب والخبرات.

٥- عدم تجانس المفاهيم والمصطلحات، وضعف اللغة المستخدمة في التعبير عن الآراء.

٦- صعوبة المحافظة أحياناً على تركيز مساهمات المشاركين في صلب موضوع البحث.

٧- ضعف التفاعل بين المشاركين أنفسهم من حيث عدد التعليقات التي قدموها على مداخلات بعضهم البعض.

٨- فشل اجتذاب المتحدثين باللغة الإنكليزية رغم وضع المقدمات وملخصات المداخلات باللغتين العربية والإنكليزية.

٩- توزع خيارات المشاركين بين الالتزام بتبويب الأسئلة حفاظاً على التنظيم والتركيز، وبين الربط في ما بينها بهدف التجاوب مع طابعها التكاملي.

١٠- ضغط عامل الوقت نظراً لكون المساهمين في المنتديات هم مهنيين لديهم مشاغل عديدة.

١١- صعوبة المحافظة على حيادية "الميسر" حيال دعوات المشاركين إلى تقديم وجهة نظره وخبرته.

١٢- التأخير أحياناً في نشر المساهمات بسبب إرسالها أثناء العطل الأسبوعية، أو بسبب عدم انتظام التيار الكهربائي، أو صعوبة التواصل عبر شبكة الانترنت (على غرار ما حصل مع بعض المشاركين من العراق وغزة ولبنان).

١٣- قلق بعض المشاركين بشأن قدرتهم على تقديم مساهمات مشابهة للعمق الفكري والفلسفي لبعض المداخلات.

## سابعاً. ملاحظات ختامية

١- رغم الشعور السائد بعدم جدوى الحوار في ظل الأجواء السائدة وحالة الإحباط بين الناشطين والأكاديميين، لكن هذه المنتديات شكلت إطاراً للتفاعل ومتنفساً للتعبير

عن الهموم، ومجالاً للتضامن، وخاصة بالنسبة لمفكري التيارات اليسارية.

٢- أدت المنتديات إلى توفير قاعدة معلومات واسعة وآراء متنوعة بشأن الأسئلة المثارة في النقاش. لذلك، من المفيد التفكير في استخدام هذه المعلومات والآراء في إعداد دراسة موسَّعة كمحاولة لتوظيف نتائج المنتديات في حلقات نقاش مستقبلية.

٣- أثارت المنتديات، من خلال نقاش المشاركين وتعليقاتهم، مجموعة إضافية من الأسئلة المعلَّقة التي يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تنظيم منتديات مشابهة في المستقبل، ومنها: حرية التعبير والتجمع وتأسيس المنظمات واستقلالية برامجها؛ مساهمة منظمات المجتمع المدني في تنفيذ السياسات العامة ومتابعتها وتقويم أدائها؛ دور الهيئات الأكاديمية ومراكز الأبحاث في التأثير على صنع السياسات؛ المنظمات الأكثر قدرة على التأثير على السياسات العامة، ودور الأحزاب السياسية في هذا السياق؛ رؤية المجتمع المدني لإشراك الإعلام في خدمة وتطوير مفاهيم المشاركة وآلياتها وثقافتها؛ وعي الدولة لأهمية دور الإعلام في تعزيز المشاركة أو دوره في تقويضها واحتوائها.

٤- ضرورة الاستفادة من مواقع التواصل الاجتماعي بشكل أكبر. فالنقاشات عبر المنتديات الإلكترونية تشكل تجربة جديدة لم تألفها مجتمعات دول المنطقة حتى الآن، ويمكن الاستناد إليها في تسهيل وتشجيع الحوار البنّاء بين ممثلي الحكومات والمجتمع المدني في المنطقة العربية.

٥- تشجيع المشاركين مستقبلاً على تقديم دراسات حالة وتحليلها حسب الأسئلة المطروحة، بما يخفف من المساهمات النظرية ويركز على التجارب العملية.

٦- إلى جانب المساهمة الفردية، يمكن الطلب من عدد من المشاركين أن يقوموا بعقد ورشة عمل مركّزة في بلدهم لنقاش الأسئلة المطروحة، ثم تلخيص معطيات ونتائج الورش وتقديمها للنقاش في المنتديات.

٧- من المفيد الإعلان عن مثل هذه المنتديات من خلال هيئات ذات طابع تنسيقي، كاتحادات الجمعيات والشبكات واللجان الوزارية المختلفة وشبكات المنظمات الدولية.

٨- لا بد للمنتديات المستقبلية من البحث في وسائل لتعزيز توازن تمثيل النساء والرجال، ليس فقط من الناحية الكمية بل أيضاً النوعية. ومن بين هذه الوسائل البحث في القضايا ذات الأهمية المشتركة للنساء والرجال، وكذلك التوجه إلى المؤسسات البحثية والأكاديمية المهتمة بموضوع النوع الاجتماعي، وكذلك المنظمات النسوية غير الحكومية، والخبيرات العاملات في المؤسسات الدولية أو الوطنية.